المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

تأثير الانسحاب الأميركيّ من العراق في أولويّات الاهتمام الأميركيّ في العالم

أسامة أبو ارشيد

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

تأثير الانسحاب الأميركيّ من العراق في أولويّات الاهتمام الأميركيّ في العالم

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

مسودة

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة ١

غزو العراق: من الواقعية السياسية إلى أوهام "المحافظين الجدد" ٥

التأسيس الفلسفي للهيمنة الأميركية وغزو العراق..... ٧

إدارة بوش الابن الأولى.. غزو العراق كهدف ١٢

العراق.. "حقل تجربة" لأيديولوجيا المحافظين الجدد ١٤

ما بعد الفشل الأميركي في العراق: العودة إلى الواقعية السياسية ١٨

أيديولوجيا "المحافظين الجدد" وتوريط أميركا: أين الخلل؟ ١٩

إدارة بوش الثانية: الاستيقاظ من الأوهام والعودة إلى واقعية "حدود القوّة" ٢٥

إدارة أوباما.. ترسيخ الواقعية في السياسة الخارجية ٢٧

ما بعد الانسحاب من العراق: أولويّات الولايات المتّحدة عالميًّا ٣٢

إعادة صوغ التأسيس الفلسفي للسياسة الخارجيّة الأميركيّة ٣٣

هيغل.. وزير دفاع يدرك حدود القوّة الأميركية ٣٩

أولويات السياسة الخارجية في المدى المنظور ٤١

خلاصة ٤٦

مقدّمة

مثّل غزو العراق واحتلاله في آذار / مارس عام ٢٠٠٣، ولا يزال، مفصلًا فارقًا في تاريخ الولايات المتّحدة، وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية. ذلك أنّ ارتدادات ذلك الاجتياح كانت كارثيةً أميركيًا بكلّ ما تحمله الكلمة من معنًى، سواءً أكان ذلك لناحية تداعيات ذلك الاحتلال على سمعة ومكانة الولايات المتّحدة دوليًا وإستراتيجيًا، أم لناحية مساهمة ذلك الغزو في استنزاف الاقتصاد الأميركي ودفعه إلى حافّة ركودٍ عميقٍ لمَّا يتعافَ منه بعد. وكمحصّلةٍ لذلك، فإنّه ليس من قبيل المبالغة القول إنّ تداعيات الغزو الأميركي للعراق ساهمت إلى حدٍّ كبيرٍ في إعادة تعريف وإعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية الأميركية.

ومن ثمّ فقد خلص كثيرٌ من المراقبين والمحلّلين والأكاديميّين والسياسّيين الأميركيّين وغيرهم إلى أنّ قرار غزو العراق وسياسات إدارة الرئيس جورج بوش الابن في ذلك البلد ما بعد احتلاله مثّلت أكبر كارثةٍ في السياسة الخارجية للولايات المتّحدة في السنوات الثلاثين الأخيرة.[١] فقرار إدارة بوش الابن بغزو العراق واحتلاله، والذي كان دون غطاءٍ قانونيٍ من مجلس الأمن الدولي، في حربٍ "غير شرعيةٍ"، على حدّ وصف الأمين العام للأمم المتّحدة حينئذٍ، كوفي عنان،[٢] أسهمت من حيث نتائجها في خسارة الولايات المتّحدة للقوة والتأثير والمكانة والسمعة عالميًا،[٣] كما أنّها أسهمت في تدهور الاقتصاد الأميركي وارتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار، فضلًا عن أنّها استهلكت القدرات العسكرية والدبلوماسية والمالية الأميركية، ونالت من سمعة الولايات المتّحدة، وسمحت بتنامي القوة والتأثير والنفوذ الصيني في فضاء شرق آسيا تحديدًا في ظل الانشغال الأميركي في حرب عصاباتٍ وشوارعَ لم تعتد لها من قبل.[٤] وعلى حدّ تعبير الصحفي الألماني جوزيف جوفي، فإنّ حرب العراق كانت "الحرب الخطأ، ضد العدو الخطأ في الوقت الخطأ".[٥]

---

[1] Peter Beinart. **Why Hagel Matters**

http://www.thedailybeast.com/articles/2013/01/07/why-hagel-matters.html

[2] http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm

[3] Warren P. Strobel. **Iraq war's cost: Loss of U. S. power, prestige, influence**

http://www.mcclatchydc.com/2008/03/15/30413/iraq-wars-cost-loss-of-us-power.html

[٤] المصدر نفسه

أيضا

بل إنّ بعض المحلّلين السياسيّين الأميركيين لا يتردّدون عن وصف المغامرة الأميركية في العراق على أنّها "هزيمةٌ"،[٦] ذلك أنّ الولايات المتّحدة خرجت من العراق تجرّ أذيال الخيبة بعد فشلها في تأمين وجودٍ عسكريٍ طويلٍ الأجل لها هناك عبر مفاوضات إدارة الرئيس باراك أوباما–وقبلها إدارة بوش– مع حكومة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي في أواخر عام ٢٠٠٨،[٧] كما أنّها لم تنجح في تحقيق أيّ هدفٍ من أهدافها المعلنة لغزو العراق. فلا هي وجدت أسلحة الدمار الشامل التي زعمت امتلاك عراق صدّام حسين لها، ولا هي تمكّنت من إثبات أيّ علاقةٍ ربطت نظام الرئيس الراحل بـ"الإرهاب العالمي" و"القاعدة. كما أنّها لم تحصل على عقودٍ تفضيليةٍ في سوق النفط العراقية، ولم تتمكّن من ضمّ العراق إلى خانة حلفائها في المنطقة، ذلك أنّ عراق اليوم أصبح ساحة نفوذٍ إيرانيةً باعتراف الأميركيين أنفسهم، محطمةً بذلك (أي الولايات المتّحدة) توازن القوى في الخليج العربي لمصلحة إيران.[٨] أضف إلى ذلك أنّ الولايات المتّحدة فشلت في تحقيق هدفٍ آخر زعمته إدارة بوش، ألا وهو جعل العراق أنموذجًا للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. فعلى العكس من ذلك، فإنّ العراق انتهى به الأمر اليوم إلى أنْ يكون دولةً متشرذمةً طائفيًا وعرقيًا، يستبدّ فيها المالكي بالحكم دون شركائه الآخرين من الشيعة والسنة والأكراد، وذلك رغم إجراء أكثر من انتخاباتٍ شعبيةٍ هناك.. الخ.[٩]

STEPHEN M. WALT. **Top 10 Lessons of the Iraq War**

http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/20/top_ten_lessons_of_the_iraq_war

٥ المصدر نفسه

Warren P. Strobel. **Iraq war's cost: Loss of U. S. power, prestige, influence**

6 STEPHEN M. WALT. **Lessons of two wars: We will lose in Iraq and Afghanistan**

http://walt.foreignpolicy.com/posts/2011/08/16/lessons_of_two_wars_we_will_lose_in_iraq_and_afghanistan

7 Lesley Clark. **After war in Iraq, Biden heralds new era of US involvement**

http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2011/1130/After-war-in-Iraq-Biden-heralds-new-era-of-US-involvement?nav=408368-csm_article-bottomRelated

٨ المصدر نفسه

STEPHEN M. WALT. **Lessons of two wars: We will lose in Iraq and Afghanistan**

9 Anthony H. Cordesman. **The Real Outcome of the Iraq War: US and Iranian Strategic Competition in Iraq**

http://csis.org/publication/real-outcome-iraq-war-us-and-iranian-strategic-competition-iraq

أيضا انظر المصدر نفسه

دع عنك أنْ حرب العراق والسياسات الأميركية الفاشلة فيه أدّت–كما يقول أوباما نفسه ومعه الكثير من المراقبين السياسيين الأميركيين–إلى صرف التركيز الأميركي عن أفغانستان، بما سمح بتقوي حركة طالبان هناك واستنزافها للقوات الأميركية وفي إضعاف حكومة الحليف الأميركي، الرئيس الأفغاني، حميد كرازاي، بل وحتّى تمدّدها إلى باكستان.[١٠]

طبعًا، لا يمكن إرجاع كلّ فشلٍ أميريكي في السنوات الاثني عشرة الماضية (منذ هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) إلى غزو العراق، ولكن استغراق الولايات المتّحدة في تركيزها لأكثر من ثماني سنوات، هي عمر الاحتلال الأميركي للعراق (آذار ٢٠٠٣– ديسمبر ٢٠١١)، على هدفٍ واحدٍ وإهمال التحديات الأخرى، داخليةً كانت أم خارجيةً، ساهمت إلى حدّ كبيرٍ في الأزمات الأميركية المتتالية.[١١] فاجتياح العراق واحتلاله كان "استثمارًا أميركيًا فاشلًا"،[١٢] لم يعد على الولايات المتّحدة بما كانت تتوخّاه من ذلك القرار.

فتكلفة الاحتلال كانت باهظة الثمن أميركيًا، كما كانت طبعًا، باهظة الثمن مرّاتٍ ومرّاتٍ مضاعفةً عراقيًا. ولكن العراق وشعبه لم يختارا الحرب والغزو والاحتلال، بل هي جرائم فرضت عليهم (استخدام تعبير جرائم هنا ليس منطلقًا من موقف مبدئيٍ وأخلاقيٍ فحسب، بل أيضًا انطلاقًا من أنّ قرار الغزو والاحتلال لم يكن بناءً على تفويضٍ من مجلس الأمن الدولي "مع التحفظ هنا"، كما أنّ عددًا كبيرًا من التحقيقات الأميركية والدولية أدانت أفعال القوّات الأميركية في العراق كما في مجزرة الحديثة وسجن أبو غريب واغتصاب النساء وقتل المدنيّين، بما في ذلك النساء والأطفال.. الخ). وبالتالي، لم يكن في وسع العراقيّين تجنّب عشرات آلاف القتلى والجرحى، واحتلال وتدمير بلدهم وشرذمته عرقيًا وطائفيًا وجهويًا (فحتى خطّة الغزو لم تكن قد درست بصورةٍ صحيحةٍ ممّا أدّى إلى شرذمة البلد)[١٣] فهذا كلّه كان جرّاء القرار الأميركي العدواني الذي كان دون

STEPHEN M. WALT. **Top 10 Lessons of the Iraq War**

[10] http://www.politico.com/news/stories/0109/17460.html

[11] Howard LaFranchi. **How the Iraq war has changed America**

http://www.csmonitor.com/USA/Foreign-Policy/2011/1210/How-the-Iraq-war-has-changed-America

[١٢] المصدر نفسه

[١٣] وزير الخارجية الأمريكي حينئذ، كولين بأول، حذّر من قرار الغزو وقال للرئيس بوش إذا دمرت العراق فإنك ستكون مسؤولا عن إعادة بنائه، ولكنّ تحذيرات باول لم يستمع لها.

Chaos in Baghdad. Colin Powell on the Bush Administration's Iraq War Mistakes

غطاءٍ شرعيٍ أمميٍ، ولا حتّى ذريعةٍ قانونيةٍ أو سياسيةٍ وحيدةٍ صحيحةٍ. حيث ثبت أنّ كل المزاعم الأميركية إمّا أنّها قد جرى التلاعب بها، أو فبركتها أصلًا. وهذا موضوعٌ آخر سنعود له لاحقًا.

على الجانب الآخر من المشهد، فإنّ الكلفة الأميركية الباهظة كانت اختياريةً وليس مفروضةً ولا حتّى ضروريةً. هذا ما قاله بارك أوباما نفسه.[١٤] وهكذا فإنّ مقتل قرابة ٤٥٠٠ جنديٍ أميريكيٍ، وجرح أكثرَ من ٣٢٠٠٠ آخرين، وصرف أكثرَ من مائتي ألف مليار دولار،[١٥] واستنزاف القوات العسكرية الأميركية في ذلك البلد–حيث خدم في سنوات احتلال العراق التي فاقت الثمانية، أكثر من مليون جندي[١٦]– وعجز الولايات المتّحدة عن التركيز على التحديات الاستراتيجية الأخرى التي تواجهها، كالتمدّد الصيني في فضاء المحيط الهادئ الآسيوي، واستمرار تطوير كوريا الشمالية لقدراتها النووية، وتقوي طالبان في أفغانستان وباكستان، وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وتراجع اقتصادها بشصورةٍ كبيرةٍ[١٧].. الخ، كانت كلّها جرّاء قراراتٍ أميركية لم تُدْفَعْ لها ولم تكن مرغمةً على اتّخاذها، بقدر ما أنّها كانت مرتبطةً بمفهوم الهيمنة الأميركية على العالم وأفكارٍ حالمة لما يعرف بتيار "المحافظين الجدد" والذي كانت له اليد الطولى في إدارة بوش الأولى.

فلا شكّ إذن أنّ ثمّة توافقًا إلى حدٍّ كبيرٍ، يصل إلى حدّ الإجماع، بين المحلّلين والمراقبين والأكاديميّين والسياسيّين الأميركيّين، حتّى من الجمهوريّين، الذين ينتمي إليهم جورج بوش الابن ، بأنّ حرب العراق وتداعياتها كانت كارثيةً على الولايات المتّحدة، وأضعفت موقفها الاستراتيجي في الكثير من الجبهات الدولية، فضلًا عن آثارها الكارثية على الاقتصاد الأميركي. وهو الأمر الذي يلخصّه المسؤول السابق في إدارة جورج

---

http://www.thedailybeast.com/newsweek/2012/05/13/colin-powell-on-the-bush-administration-s-iraq-war-mistakes.html

[١٤] خطاب باراك أوباما في القاهرة في الرابع من يونيو/حزيران ٢٠٠٩

http://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html?pagewanted=all&_r=0

[15] http://www.reuters.com/article/2013/03/14/us-iraq-war-anniversary-idUSBRE92D0PG20130314

[16] Tom Vanden Brook. **U.S. formally declares end of Iraq War**

http://usatoday30.usatoday.com/news/world/iraq/story/2011-12-15/Iraq-war/51945028/1

[17] MARK LANDLER. **Iraq, a War Obama Didn't Want, Shaped His Foreign Policy**

http://www.nytimes.com/2011/12/18/us/politics/iraq-war-shaped-obamas-foreign-policy-white-house-memo.html?pagewanted=all&_r=0

بوش، ورئيس مجلس العلاقات الخارجية حاليًا، ريتشارد هاس بقوله إنّ الآثار المترتّبة على السياسة الخارجية الأميركية بسبب غزو العراق واحتلاله "سلبيةٌ بوضوحٍ".[١٨]

ولكن كيف وصلت الولايات المتّحدة إلى المعضلات الاستراتيجية التي تجد نفسها فيها اليوم إنْ داخليًا أو خارجيًا؟ وكيف تورّطت في حرب لم تكن "حكيمةً منذ البدء،[١٩] ولم يخطّط لها بصورةٍ سليمةٍ – في بلد يباهي العالم بوزانة وكفاءة مراكز الدراسات فيه– في أفق التنبؤ بالعقبات والتحديات التي قد تترتّب على الاحتلال، على الرغم من أنّ هناك كثيرين ممّن حذّروا من ذلك حتّى قبل غزو العراق عمليًا؟[٢٠]

بدون الإجابة على ذينك السؤالين، فإنّه لن يمكننا فهم حقيقة الوضع العالمي الذي تجد أميركا نفسها فيه اليوم، دع عنك الإجابة أصلًا عن موضوع هذه الورقة: تأثير الانسحاب الأميركي من العراق على أولويات الاهتمام الأميركي في العالم.

غزو العراق: من الواقعية السياسية إلى أوهام "المحافظين الجدد"

يتفق اليوم المراقبون والأكاديميون والسياسيون الأميركيون على أنّ غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ ما كان ليحدث لولا نفوذ وتأثير ما يعرف بـ"تيار المحافظين الجدد" في إدارة جورج بوش الابن الأولى. فعلى حد تعبير الصحفي والكاتب الأميركي الشهير والمطلع، توماس فريدمان في مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فإنّ "العراق كان الحرب التي أرادها المحافظون الجدد.. الحرب التي سوّقها المحافظون الجدد.. أستطيع أنْ أعطيك أسماء ٢٥ شخصًا كلّهم يقيمون ضمن مسافةٍ قريبةٍ جدًّا

---

[18] **Haass: On Balance, Iraq War's Impact on U.S. Foreign Policy 'Clearly Negative'**
http://www.cfr.org/iraq/haass-balance-iraq-wars-impact-us-foreign-policy-clearly-negative/p10132

[19] المصدر نفسه

[20] Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists.** THE AMERICAN UNIVERSITY OF PARIS (November 2007).
http://www.aup.edu/pdf/WPSeries/AUP_wp61-WilliamsSchmidt.pdf

من هذا المكتب (أين كانت تجري المقابلة في واشنطن)، لو استبعدوا إلى جزيرةٍ صحراويةٍ قبل عامٍ ونصف من الآن لما كانت حرب العراق قد قامت".[٢١]

لا أريد أنْ أتورّط هنا في التأريخ لـ"تيار المحافظين الجدد" وخلفياتهم وقناعاتهم الإيديولوجية وحقيقة أنّ أغلب من دفع لغزو العراق من بينهم هم يهودٌ، كـ (دوغلاس فيث المسؤول الرفيع في وزارة الدفاع الأميركية (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وشارلز كروثمور الكتاب الصحفي الشهير، وريتشارد بيرل، ووليام كريستول، وبول وولفويتز، وأليوت إبرامز-"لم نعرف بالجميع هنا ذلك أنّنا سنعرّف بهم لاحقًا")،[٢٢] فهذا خارج نطاق تركيز هذه الورقة. غير أنّ هذه الورقة ستسعى لتسليط الضوء بقدر الضرورة لشرح دور ذلك التيار وأفكاره في توريط الولايات المتّحدة في حربٍ جاءت بنتائجَ كارثيةٍ عليها كما يقول خصومهم، وبالتالي الدفع في مرحلةٍ تاليةٍ لإعادة تعريف وصياغة الأولويات الأميركية في السياسة الخارجية.

وحتى لا نستغرق في التأريخ لهذا التيار ومعتقداته، فإنّ هذه الورقة ستلجأ إلى اعتماد التاريخ الرسمي المتعارف عليه لبدء علاقة هذا التيار بالملف العراقي ودفعه باتّجاه غزو العراق ضمن رؤيةٍ إستراتيجيةٍ أوسعَ لدور الولايات المتّحدة ومكانتها العالمية. إنّ مثل هذه المراجعة ستفيدنا أيضًا من زاويتين، الأولى فهم ذلك الجدل الذي دار في أروقة الإدارة ومراكز الدراسات الأميركية ما بين "تيار المحافظين الجدد" و"تيار الواقعيّين السياسيّين" حول مسألة غزو العراق وحول القناعات الإيديولوجية والاستراتيجية، وبصورةٍ أعمّ مسألة استخدام القوة العسكرية الأميركية كآليةٍ من آليات السياسة الخارجية الأميركية. أمّا الثانية، فإنّها ستعيننا على فهم أثر ذلك النقاش وما ترتّب على غزو العراق في إعادة تعريف الأولويات الأميركية في العالم آنيًا في مرحلة ما بعد غزو العراق والانسحاب الأميركي منه.

[21] http://www.haaretz.com/news/features/white-man-s-burden-1.14110

[٢٢] المصدر نفسه

التأسيس الفلسفي للهيمنة الأميركية وغزو العراق

خلال حرب "عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتّحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت أواخر عام ١٩٩٠ ومطلع عام ١٩٩١، قرّرت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الأب تحت تأثير "الواقعيّين" الذين كانوا أصحاب اليد الطولى فيها، من أمثال وزير خارجيته، جيمس بيكر، ومستشاره للأمن القومي، برينت سكوكروفت، ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، كولين باول بأنْ لا مصلحة للولايات المتّحدة في إسقاط نظام الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين واحتلال العراق، مكتفيةً في ذلك بسياسة "الاحتواء".

هذه الغلبة لمصلحة تيار "الواقعيّين السياسيّين" في إدارة بوش الأب والذين لا يرون مانعًا في استخدام القوّة لحفظ وتعزيز المصالح الأميركية-غير أنّهم يرفضون توظيف القوّة لمصلحة مبادئَ عليا، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان[٢٣].. الخ- لم تعنِ غياب تيار "المحافظين الجدد" من بقايا "الريغانية" (نسبة إلى الرئيس الأميركي الأسبق دونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) منها. صحيحٌ أنّ وجود "المحافظين الجدد" كان ضئيلًا في إدارة بوش الأب تلك، ولكن أعدادهم الضئيلة كانت متمركزةً في مواقع قرارٍ نافذةٍ في وزارة الدفاع الأميركية تحديدًا تحت قيادة وزير الدفاع حينئذ، ديك تشيني الغامض من حيث انتماؤه الإيديولوجي.

وفي عام ١٩٩٢ قامت تلك المجموعة بتوجيهٍ من تشيني، بإعداد "وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية" الأميركية Defense Planning Guidance (DPG) لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتّحاد السوفييتي. وكانت الشخصيات المركزية الثلاثة التي عملت على إعداد هذه الوثيقة هي: لويس ليبي، والذي سيصبح مديرًا لمكتب تشيني كنائبٍ للرئيس في إدارة بوش الابن، وبول وولفويتز، نائب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في إدارة بوش الابن الأولى، وزلماي خليل زاد، الذي خدم في إدارتي بوش الابن سفيرًا للولايات المتّحدة في أفغانستان، ثمّ العراق، ثمّ سفيرًا في الأمم المتّحدة، بالتعاون مع شخصياتٍ أخرى سيكون لها دورٌ

---

[23] A'Ishah Waheed. **The US invasion of Iraq: failings and consequences**. http://www.e-ir.info/2011/08/01/why-did-the-united-states-invade-iraq-in-2003-and-what-went-wrong-with-the-subsequent-occupation-what-impact-has-the-war-had-on-us-foreign-policy/

أيضًا في إدارة بوش الابن مثل ريتشارد بيرل، رئيس الهيئة الاستشارية للتخطيط الدفاعي في إدارة بوش ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٣).[٢٤]

إنّ مُعِدّي تلك الوثيقة كانوا مهوسين بالقوّة الهائلة التي أبانت عنها القوات المسلّحة الأميركية في حرب العراق، كما أنّهم أرادوا أنْ يؤسّسوا لنظامٍ عالميٍ أميركيٍ جديدٍ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتّحاد السوفييتي أواخر عام ١٩٩١ عنوانها الأبرز عدم السماح بنشوء وقيام قوّى عالميةٍ أو إقليميةٍ جديدةٍ قادرةٍ على تحدّي الهيمنة الأميركية. وقد كان واحًدا من القواسم المشتركة التي جمعت تلك المجموعة، عدا عن انتمائهم لتيار المحافظين الجدد، استياؤهم الكبير من قرار إدارة بوش الأب تحت تأثير "الواقعيّين"، بعدم استكمال غزو العراق وإسقاط نظامه، وهو ما رأوا فيه فرصةً ضائعةً لتعزيز الهيمنة الأميركية عالميًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

غير أنّ هذه الوثيقة سرّبت بطريقةٍ أو بأخرى إلى كلٍّ من صحيفتي "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" ممّا أثار امتعاضًا كبيرًا في صفوف الديمقراطيين والكثير من رموز الإدارة الجمهورية من تيار "الواقعيّين"، وهو الأمر الذي أرغم إدارة بوش الأب على المسارعة في الإعلان عن سحبها مباشرةً.[٢٥]

ولكن ما هي النقاط التي انطوت عليها هذه الوثيقة وأثارت جدلًا كبيرًا ووحّدت الكثير من الجمهوريّين والديمقراطيّين، في مشهدٍ نادر الحصول في واشنطن، في معارضتهم لها؟

أهمّ الخطوط العريضة لتلك الوثيقة هو أنّها دعت أوّلًا إلى مضاعفة الإنفاق العسكري بصورةٍ كبيرةٍ وذلك في مسعى للحفاظ على مكانة أميركا الجديدة، كالقطب الأوحد والأقوى عالميًا، بعد انهيار الاتّحاد السوفييتي وتدمير أيّ قوّةٍ تسعى لمجابهة هذا الواقع الجديد.[٢٦] ثانيًا، تضمّنت تلك الوثيقة دعوةً إلى منع بروز أيّ قوّى إقليميةٍ أو عالميةٍ منافسةٍ للولايات المتّحدة وهيمنتها. فحسبما جاء في تلك الوثيقة "هدفنا الأول هو أنْ نمنع بروز أيّ منافسٍ جديدٍ لنا، سواءً أكان ذلك في المناطق التابعة للاتّحاد السوفييتي السابق أم في أيّ مكانٍ آخرَ، قادرٍ على أنْ يمثّل تهديدًا للنظام (الدولي) كذلك الذي مثّله الاتّحاد السوفييتي السابق... وهذا يتطلّب

[24] http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/

[٢٥] المصدر نفسه

[٢٦] المصدر نفسه

منّا أنْ نسعى لمنع أيّ قوةٍ معاديةٍ من السيطرة على منطقةٍ تملك ثرواتٍ، بحيث لو تمكّنت قوةٌ من السيطرة عليها، فإنّ ذلك قد يسمح بولادة قوةٍ عالميةٍ جديدةٍ. هذه المناطق تشمل غرب أوروبا، شرق آسيا، مناطق الاتّحاد السوفييتي السابق، وجنوب غرب آسيا".[٢٧] ثالثًا، أسّست تلك الوثيقة لمفهوم الهجمات الاستباقية أو الوقائية. رابعًا، دعت تلك الوثيقة إلى تجاهل التعاون والقانون الدوليين إذا لم يكونا متناغمين مع المصالح الأميركية. خامسًا، أكّدت تلك الوثيقة على ضرورة التدخل الأميركي بصورةٍ انتقائيةٍ في أيّ إشكالاتٍ أو صراعاتٍ في العالم قد تهدّد مصالح حلفاء أميركا وأصدقائها أو تهدّد النظام الدولي الجديد، حتى ولو كانت تلك الإشكالات والصراعات غير مرتبطةٍ مباشرةً بمصالح الولايات المتّحدة.[٢٨] وتخلص الوثيقة إلى أنّ الولايات المتّحدة ينبغي أنْ "تظهر القيادة الضرورية واللازمة لإقامة وحماية نظامٍ (دولي) جديدٍ يعمل على إقناع المنافسين المحتملين بأنّ عليهم أنْ لا يسعوا إلى تحقيق دورٍ أكبر أو أنْ يسلكوا سياساتٍ عدوانيةً لحماية مصالحهم المشروعة".[٢٩]

على أي حال، وعلى الرغم من أنّ إدارة بوش الأب قد سحبت تلك الوثيقة ، إلّا أنّ توصياتها لم تمت، وسيعاد بعثها في مرحلة ما بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو الأمر الذي سنعود له لاحقًا. أيضًا، خسارة بوش الأب لانتخابات أواخر عام ١٩٩٢ لمصلحة الديمقراطي بيل كلينتون، وخروج هذه المجموعة من الإدارة ومواقع التأثير في القرار الأميركي لم يعن غيابهم كليًا عن المشهد خلال سنوات حكم كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١).

فتحرّر تلك المجموعة وتيار المحافظين الجدد من أعباء الالتزامات السياسية أتاح لهم فرصة العمل على تطوير أفكارهم وأجندتهم للسياسة الخارجية الأميركية بحريةٍ، وسيعمل هذا التيار في سنوات حكم كلينتون الثمانية عبر منظمة أسسوها تحت لافتة: "مشروع للقرن الأميركي الجديد" Project for the New American Century (PNAC).

---

[٢٧] المصدر نفسه

[٢٨] المصدر نفسه

[٢٩] المصدر نفسه

ومن يقرأ إعلان المبادئ المؤسّس لتلك المنظمة عام ١٩٩٧، سيجد أنّها تدافع عن، وتستلهم ذات مبادئ "وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية" سالفة الذكر. وبعد استعراضها لتلك المبادئ والتي ناقشناها أعلاه، فإنّها تعلن وبوضوحٍ "يقع على عاتق الولايات المتّحدة دورٌ حيويٌ في الحفاظ على السلم والأمن في أوروبا، آسيا، والشرق الأوسط. وإذا تجاهلنا مسؤولياتنا فإنّ ذلك يعني أنّنا نستدعي تحدياتٍ لمصالحنا المركزية. ينبغي أنْ نكون قد تعلّمنا من تاريخ القرن العشرين بأنّه من الضروري بالنسبة لنا أنْ نصوغ الأحداث قبل أنْ تولد الأزمات، وبأنّه ينبغي علينا أنْ نتصدّى للتحديات قبل أنْ تصبح أكثرَ خطورةً. تاريخ هذا القرن (العشرين) ينبغي أنْ يكون قد علّمنا أنْ نعلي من أهمية القيادة الأميركية".[٣٠]

وعبر نظرةٍ سريعةٍ على أسماء الموقّعين على إعلان المبادئ هذا، فإنّنا سنجد من بينهم ديك تشيني، بول ولفوويتز، سكوتر ليبي، زلماي خليل زاد، دونالد رامسفيلد، (ذكرنا من قبل المناصب التي تبوؤوها في إدارتي جورج بوش الابن) وإليوت إبرامز، والذي عمل مسؤولًا رفيعًا في مجلس الأمن القومي لإدارة بوش الإبن في دورتيها الرئاسيتين (٢٠٠١-٢٠٠٩)، وبيتر رودمان والذي عمل مسؤولًا رفيعًا في وزارة الدفاع تحت إدارة بوش الابن ما بين أعوام (٢٠٠١-٢٠٠٧).

وفي عام ١٩٩٨، قامت ذات المنظّمة ببعث رسالة إلى الرئيس كلينتون، وقّع عليها عددٌ من رموز "المحافظين الجدد"، طالبوه فيها بالتخلي عن سياسة "الاحتواء" نحو العراق، محاجّين بأنّها والحصار غير كافيّين للتخلّص من نظام صدّام حسين، والتأكّد من عدم سعيه لامتلاك أسلحة دمارٍ شاملٍ تهدّد أمن واستقرار المنطقة وحلفاء أميركا فيها. ودعا أولئك في رسالتهم إلى تطوير إستراتيجيةٍ جديدةٍ يكون هدفها التخلّص من نظام صدّام عبر المزاوجة ما بين الأساليب السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ومن بين الأسماء التي وقّعت على تلك الرسالة وليام كريستول، روبرت كيغين، وكلاهما من رموز المحافظين الجدد. أيضًا، جون بولتون أحد المسؤولين السابقين في وزارة الخارجية، والسفير الأميركي الأسبق للأمم المتّحدة، والذي خدم في إدارة بوش ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٦)، وكذلك ريتشارد أرميتاج مساعد وزير الخارجية في إدارة بوش

[30] http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm

الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وهو غير محسوبٍ على تيار "المحافظين الجدد". فضلًا عن كلّ من إليوت إبرامز، زلماي خليل زاد، ريتشارد بيرل، دونالد رامسفيلد، وبول ولفويتز.. الخ.[٣١]

لم يتوقّف جهد منظّمة "مشروع للقرن الأميركي الجديد" في سياق سعيها للتأسيس لإطارٍ إستراتيجيٍ جديدٍ للسياسية الخارجية الأميركية عند هذا الحدّ. بل إنّها ستخطو خطوةً أخرى إلى الأمام في شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠، أيْ قبل شهرين تقريبًا من الانتخابات الرئاسية ذلك العام والتي جاءت بجورج بوش الابن. تمثّلت تلك الخطوة بإصدار المنظّمة لتقرير ضخمٍ بعنوان: "إعادة بناء دفاعات أميركا: الاستراتيجية، القوّات، والموارد لقرنٍ جديدٍ".[٣٢] وقد هدف هذا التقرير الذي أعدّه باحثون من "معهد أمريكان إنتربرايز" (وهو أحد معاقل "المحافظين الجدد" في واشنطن) إلى وضع إطارٍ إستراتيجيٍ إرشاديٍ جديدٍ للرئيس الأميركي القادم، والذي لم يكن قد عرف حينئذٍ، في مجال السياسة الخارجية.[٣٣] وفي ذلك التقرير، نجد أنّ معدّيه يعلنون ومنذ البداية وبدون أيّ مواربةٍ استلهامهم للمبادئ ذاتها الوارد في "وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية" سالفة الذكر.[٣٤]

ومن المسائل المثيرة التي أثارها ذلك التقرير دعوته إلى غزو العراق كإحدى الوسائل المتوفّرة للولايات المتّحدة "ليكون لها دور طويل الأمد في أمن الخليج". ومرّةً أخرى تبرز أسماء كلٍّ من تشيني، ورامسفيلد، وولفوويتز كأبرز المساهمين في إعداد ذلك التقرير.

---

[31] http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm

[32] **America's Defenses: Strategy, Forces, and Resources for a New Century**. A Report of The Project for the New American Century (September 2000)

http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf

[٣٣] المصدر نفسه

http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/

[٣٤] المصدر نفسه

إدارة بوش الابن الأولى.. غزو العراق كهدف

ومع نجاح بوش في الانتخابات الرئاسية أواخر عام ٢٠٠٠، وتسلّمه مقاليد الأمور مطلع عام ٢٠٠١، فإنّ كثيرًا من رموز "المحافظين الجدد"، كما أوضحنا من قبل جاؤوا معه وتقلّدوا مناصبَ حسّاسةً في إدارته. غير أنّ نفوذ "المحافظين الجدد" في إدارة بوش الأولى لم يكن مطلقًا، حيث وازنته رموزٌ آخرون من مدرسة "الواقعيّين"، من أمثال وزير الخارجية كولين باول، ومستشارة الأمن القومي حينئذٍ، كونداليزا رايس، وريتشارد أرميتاج، ومسؤول التخطيط في وزارة الخارجية، ومستشار باول، ريتشارد هاس (٢٠٠١-٢٠٠٣).. الخ.

ويجادل بعض المراقبين والأكاديميّين، بأنّ سياسات إدارة بوش الخارجية في أشهرها الأولى وقبل هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، كانت تميل أكثرَ إلى آراء "الواقعيّين" بسبب تأثير مستشارة الأمن القومي حينئذٍ، رايس، على الرئيس. غير أنّ هجمات أيلول / سبتمبر هي التي أعطت اليد العليا لرؤى وقناعات "المحافظين الجدد". وحسب أولئك المراقبين، فإنّه لولا هجمات أيلول / سبتمبر لما كان بإمكان إدارة بوش أنْ تبرّر للرأي العام الأميركي مسألة استخدام القوّة العسكرية للدفع بالأجندة السياسية الخارجية الأميركية وغزو العراق، كما كان يريد "المحافظون الجدد".[٣٥]

غير أنّ ثمّة من يرى أنّ هذا التحليل غير دقيقٍ على إطلاقه، حيث إنّ إدارة بوش مالت إلى أخذ مواقفَ أحاديةٍ في فترة ما قبل هجمات أيلول / سبتمبر. ففي فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ منذ تسلّم بوش لمنصبه مطلع عام ٢٠٠١ وحتّى وقوع الهجمات في شهر أيلول / سبتمبر من العام ذاته، رفضت إدارة بوش الانضمام إلى عددٍ من الاتّفاقات الدولية، من مثل اتّفاقية المحكمة الجنائية الدولية، واتّفاقية كيوتو بشأن التغيير المناخي. كما رفضت التقيّد باتّفاقية منع الأسلحة البيولوجية، وقامت أيضًا بالانسحاب من اتّفاقية الحدّ من الصواريخ الباليستية الموقّعة مع روسيا.[٣٦]

---

[٣٥] المصدر نفسه

A'Ishah Waheed. **The US invasion of Iraq: failings and consequences**.

[٣٦] المصدر نفسه

Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists**.

وأمّا في ما يتعلّق بالعراق، فإنّه من الضروري هنا أنْ نشير إلى أنّ برنامج الحزب الجمهوري الانتخابي لعام ٢٠٠٠ دعا إلى "التطبيق الكامل" لـ"قانون تحرير العراق"، وإزالة نظام حكم الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين. هذا القانون كان قد صيغ في أروقة الكونغرس الأميركي كسياسةٍ إرشاديةٍ عام ١٩٩٨، عبر دعوته إلى إحداث تغييرٍ في النظام العراقي. وبتوقيع الرئيس كلينتون عليه ذلك العام، فإنّه قد تحوّل إلى قانون. وكان هذا القانون، إحدى الحجج التي تذرّعت بها إدارة بوش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ للقيام بغزوٍ عسكريٍ للعراق.[٣٧] أضف إلى ذلك الحقيقة التي أشرنا لها من قبل، من أنّ عددًا ممّن ساهموا في إعداد تقرير "إعادة بناء دفاعات أميركا: الاستراتيجية، القوات، والموارد لقرن جديد" التي أعدها "مشروع للقرن الأميركي الجديد" عام ٢٠٠٠ تبوأوا مناصب مرموقة في إدارة بوش، كتشيني، ورامسفيلد، وولفوويتز.

وحسب وزير المالية، في إدارة بوش الابن الأولى، بول أونيل (٢٠٠١-٢٠٠٣)، فإنه قد تم مناقشة "خطط طارئة" لمهاجمة العراق منذ الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي الأميركي بعد خطاب التنصيب للرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.[٣٨]

إذن، من الواضح من خلال الاستعراض السابق، أنّ التفكير بغزو العراق كان موجودًا منذ تسلّم بوش الإبن للرئاسة، وبأنّ العديد من شخصيات الإدارة البارزة من المحافظين الجدد كانوا متحفزين للأمر، وكان كلّ ما يلزم هو توفّر الذريعة لإقناع الرأي العامّ الأميركي بالذهاب إلى الحرب. وبهذا فقد كانت هجمات أيلول / سبتمبر بمثابة هدية السماء لأولئك للبدء في تطبيق مبادئهم الشرسة في السياسة الخارجية الأميركية، كما أنّها أسهمت في إقناع رأيٍ عامّ متشكّكٍ في التورّط في مغامراتٍ عسكريةٍ خارجيةٍ، بعد حرب فيتنام (١٩٥٥-١٩٧٥). أضف إلى ذلك أنّ تلك الهجمات أخلّت بالتوازن القائم في إدارة بوش الابن الأولى ما بين معسكريْ "الواقعيّين السياسيّين" و"تيار المحافظين الجدد" لمصلحة الأخير، وذلك رغم اعتراضات "الواقعيّين" على فكرة غزو العراق، والتي رأوا فيها مغامرةً غير محسوبة النتائج وبأنّ العراق يمكن "احتواؤه" بما يجعل من الحرب أمرًا غير ضروريٍ.[٣٩]

---

[37] http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c105:H.R.4655.ENR:

[38] http://www.cnn.com/2004/ALLPOLITICS/01/13/oneill.bush/

[٣٩] المصدر نفسه

العراق.. "حقل تجربة" لأيديولوجيا المحافظين الجدد

بعد تلك الهجمات بدا من الواضح جنوح إدارة بوش الابن في فترتها الأولى إلى قناعات المحافظين الجدد، وكان أولى تعبيرات ذلك ما كشف عنه في "الاستراتيجية الدفاعية الوطنية" عام ٢٠٠٢ والتي أسّست لما أصبح يعرف في ما بعد بـ"مبدأ بوش"، خصوصًا لناحية تبنّي الهجمات الوقائية أو الاستباقية، حيث لاحظ كثيرٌ من المراقبين مدى التشابه بينها وبين "وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية" التي أعدّها بعض رموز "المحافظين الجدد"–ممن تبوؤوا مناصبَ مرموقةً في إدارة بوش الابن–عام ١٩٩٢، زمن إدارة بوش الأب.[٤٠]

تكون "مبدأ بوش" من أربعة عناصرَ رئيسةٍ تستلهم كلّها روح ونصّ أفكار "المحافظين الجدد"، هذه العناصر الأربعة هي كالتالي:[٤١]

١–أميريكا هي القوّة العالمية الوحيدة المهيمنة، وهي ستسعى للحفاظ على هذا الواقع وترسيخه. نجد تأكيدًا لهذا المعطى في التقرير الذي قدّمه بوش في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حول "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتّحدة الأميركية"، حيث جاء فيه: "ينبغي أنْ نبني وأنْ نحافظ على دفاعاتنا إلى الدرجة التي لا يمكن منافستها".[٤٢] مضيفًا: "قوّاتنا ينبغي أنْ تكون قويةً بما فيه الكفاية لردع أيّ منافسينَ محتملينَ عن السعي إلى بناء قوّةٍ عسكريةٍ على أمل تجاوز، أو حتّى معادلة قوّة الولايات المتّحدة".[٤٣] إنّ طرح بوش هذا

Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists**.

[٤٠] المصدر نفسه

http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance/

[٤١] لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، انظر المصدر نفسه:

Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists**.

[42] **U.S. National Security Strategy: Transform America's National Security Institutions To Meet the Challenges and Opportunities of the 21st Century**. September 20, 2001

http://2001-2009.state.gov/r/pa/ei/wh/15430.htm

[٤٣] المصدر نفسه

يتوافق مع منطق "المحافظين الجدد" الرافضين لمبدأ "توازن القوى" في العلاقات الدولية، ذلك أنّ مبدأ "توازن القوى"، حسب رأيهم، فيه تهديدٌ لأمن أميركا ولاستقرار النظام الدولي.[٤٤]

٢–حق الولايات المتّحدة في استخدام "الضربات الاستباقية" أو "الوقائية" في حال ما اعتقدت أنّ ثمّة تهديدًا لأمنها أو مصالحها. ويتعزّز هذا المبدأ بـ"مبدأ الواحد في المائة" الذي أسّس له نائب الرئيس، تشيني، القائل بأنّ التركيز ينبغي أنْ يكون على نية العدو، لا قدراته الفعلية، في تحديد ما إذا كان ثمّة داعٍ لتوجيه ضربةٍ "استباقيةٍ" أو "وقائيةٍ".[٤٥] وهكذا فإنّ الهجوم على العراق أصبح مبرّرًا لدى إدارة بوش، لمجرّد وجود احتماليةٍ بأنّ نظام صدّام كان يملك أسلحة دمارٍ شاملٍ، أو برامجَ لتطويرها، أو أنّه قادرٌ حتّى على تطويرها يومًا مَا ليهدّد بها أمن ومصالح الولايات المتّحدة.[٤٦] ومن ثمّ فإنّ عملية التلاعب وتسييس وفبركة "الأدلة" الاستخباراتية الزاعمة لامتلاك العراق لأسلحة دمارٍ شاملٍ، أو برامجَ مستقبليةٍ لذلك، كان أمرًا مشروعًا في نظر إدارة بوش. فحسب ذلك المنطق: "ينبغي أنْ نردع ونقاوم أيّ تهديدٍ قبل أنْ يصبح واقعًا".[٤٧]

٣–حقّ الولايات المتّحدة في التصرّف أو التحرّك بصورةٍ أحاديةٍ، سواءً أكان ذلك بغطاءٍ شرعيٍ قانونيٍ أم بغيره، وذلك في حال إذا ما رأت الولايات المتّحدة أو استشعرت أيّ تهديدٍ حاليٍ قائم أو مستقبليٍ قادمٍ لأمنها ومصالحها كما أوضحنا في النقطة السابقة. هذا المنطق–المنطلق من هوس "المحافظين الجدد" بالقوّة العسكرية الأميركية الهائلة–كان واضحًا في قرار إدارة بوش بغزو العراق دون غطاءٍ قانونيٍ من مجلس الأمن الدولي، منتهكةً بذلك أحد قرارات ذلك المجلس (١٤٤١)، وهي التي جعلت من ضمن مبرّراتها لغزو العراق، عدم التزام هذا الأخير، كما زعمت، بقرارات مجلس الأمن الدولي![٤٨]. ولعلّه من المفيد هنا أنْ نشير في هذا

---

[٤٤] المصدر نفسه

Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists**.

[45] MICHIKO KAKUTANI. **Personality, Ideology and Bush's Terror Wars**. June 20, 2006
http://www.nytimes.com/2006/06/20/books/20kaku.html?pagewanted=all

[٤٦] المصدر نفسه

A'Ishah Waheed. **The US invasion of Iraq: failings and consequences**.

[٤٧] المصدر نفسه

[٤٨] للمزيد حول المزاعم الأمريكية، انظر خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٠٠٢/٩/١٢
http://www.un.org/webcast/ga/57/statements/020912usaE.htm

السياق إلى أنّ قرار بوش بغزو العراق جاء متضمّنًا في القرار السري ذاته الذي وقّعه في ١٧سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١–أيْ بعد أقلّ من أسبوعٍ من هجمات سبتمبر– لغزو أفغانستان. معنى ذلك، أنّ بوش لم ينتظر توفّر معلوماتٍ استخباراتيةٍ مزعومةٍ عن تورّط العراق في تلك الهجمات، كما أنّه كان يصرّ على أجهزته الاستخبارية أنْ تجد دليلًا على ذلك مباشرةً بعد الهجمات، فضلًا عنْ أنّ القرار لم يكن مرتبطًا أصلًا في ذهن إدارته بأيّ قراراتٍ أمميةٍ أو تفويضٍ من مجلس الأمن.[٤٩]

طبعًا، كان منطق إدارة بوش الأولى هذا متوافقًا مع حساسية "المحافظين الجدد" من أيّ صيغٍ للتعاون الدولي المشترك وحتّى من القانون الدولي نفسه ومنظّمة الأمم المتّحدة، وهو الأمر الذي أشرنا إليه سالفًا.

٤–نشر الديمقراطية، هذا العنصر مرتبطٌ بإحدى قناعات "المحافظين الجدد" بأنّ الولايات المتّحدة ينبغي أنْ تكون لديها الرغبة في استخدام القوّة العسكرية في سياستها الخارجية، وذلك في سياق سعيها لتحقيق مبادئَ "أخلاقيةٍ" ومُثُل تؤمن بها، ومن ذلك طبعًا نشر الديمقراطية، كما يقول هؤلاء.[٥٠] المثير أنّ إحدى الركائز الإيديولوجية للـ"محافظين الجدد" هي إيمانهم بمتلازمتي "الخير المطلق" و"الشر المطلق"، وهو التعبير الذي وجد طريقه إلى خطاب بوش في حالة الاتّحاد أمام الكونغرس في ٢٩ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ عن

---

[٤٩] في كتابه "Against All Enemies" يقول ريتشارد كلارك، والذي كان مستشارا خاصا لدى الرئيس بوش لمكافحة الإرهاب، بأن الرئيس أصر على فريقه للأمن القومي بعد هجمات سبتمبر بأن يبحثوا عن أي صلة تربط نظام صدام حسين بالهجمات، وبأنه لم يعجبه جواب وكالة المخابرات الأمريكية المركزية (سي آي إيه) النافي للأمر وتحديد المسؤولية في "القاعدة". أيضا يشير كلارك، إلى أن وزير الدفاع رامسفيلد، ونائبه ولفويتز كانا يصران على مسؤولية العراق رغم نفي كل المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لذلك.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

http://govinfo.library.unt.edu/911/report/911Report_Ch10.htm

وأيضا

http://www.issues2000.org/Archive/Against_All_Enemies_War_+_Peace.htm

[٥٠] المصدر نفسه

A'Ishah Waheed. **The US invasion of Iraq: failings and consequences**.

"محاور الشرّ" الثلاثة، العراق، إيران، كوريا الشمالية.[٥١] دع عنك طبعًا القناعات الدينية المعزّزة لهذا المعطى في تفكير بوش[٥٢] وعملية الشيطنة الممنهجة التي تعرّض لها صدّام حسين ونظامه.

كمحصلةٍ لكلّ ما سبق فإنّ غزو العراق واحتلاله، حسب رأي المفكّر الأميركي، نعوم شومسكي، كان تجربةً أولى ضروريةً لمفهوم "الحرب الوقائية"، وذلك في أفق أنْ يصبح معيارًا أميركيًا دوليًا مقبولًا. أمّا عن سبب اختيار العراق ليكون نطاق التجربة الأولى لهذا المفهوم، فإنّه عائدٌ، حسب شومسكي، إلى أنّ العراق كان "هدفًا سهلًا جدًّا وعاجزًا عن الدفاع عن نفسه".[٥٣] وبالتالي، فقد كانت قراءة "المحافظين الجدد" لنتيجة غزوٍ مستقبليٍ حينئذٍ للعراق، بأنّ انهيار المجتمع وسقوط النظام سيكون أمرًا سهلًا.[٥٤] أضف إلى ذلك، أنّ إدارة بوش، أرادت تحويل العراق إلى "وكيلٍ خاضعٍ" للهيمنة الأميركية، وذلك في إطار إستراتيجيةٍ أوسعَ لتعزيز السيطرة الأميركية على الخليج العربي، وإمدادات النفط فيه، وتعزيز مصالحَ أميركيةٍ أخرى في المنطقة.[٥٥]

هكذا إذنْ اكتمل الإطار النظري للـ"محافظين الجدد" في إدارة بوش لغزو العراق وإسقاط نظام الرئيس الراحل صدّام حسين، غير أنّ مساعي "المحافظين الجدد" تلك وجدت مقاومةً، وإن كانت ضعيفةً جدًّا وفاشلةً، من تيار "الواقعيّين" المتراجع والمتهالك في الإدارة بسبب هجمات سبتمبر/ أيلول. وكان رمز تيار الواقعيّين الأبرز المحذّر من الذهاب إلى غزو العراق دون تفويضٍ وتعاونٍ دوليٍ، وزير الخارجية، كولين باول، والذي استطاع فعلًا أنْ يقنع بوش بضرورة الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي لتقديم "القضية" الأميركية ضدّ نظام حسين.

---

[51] http://edition.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/01/29/bush.speech.txt/

[٥٢] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر:

Bush: God Told Me to Invade Iraq. 7/10/2005

http://www.commondreams.org/headlines05/1007-03.htm

JONATHAN TURLEY. **Report: Bush Told French President Jacques Chirac That Iraq War Was Biblically Ordained With Story of Gog and Magog**. 25/9/2005

http://jonathanturley.org/2009/05/25/report-bush-told-french-president-jacques-chirac-that-iraq-war-was-biblically-ordained-with-story-of-gog-and-magog/

[٥٣] المصدر نفسه

. **The US invasion of Iraq: failings and consequences**.A'Ishah Waheed

[٥٤] المصدر نفسه

[٥٥] المصدر نفسه

كانت حجّة باول ومن معه من تيار الواقعيّين في إدارة بوش الابن الأولى، بأنّ ذهاب الولايات المتّحدة إلى الحرب منفردةً سيجعل أميركا تبدو دولةً إمبرياليةً وستكون جالبًا لتهديداتٍ أكبرَ للأمن القومي الأميركي.[٥٦] غير أنّ ذهاب باول إلى مجلس الأمن مطلع شباط / فبراير ٢٠٠٣، وعلى الرغم من أنّه قدّم في "مرافعته" ما زعمه من "دلائلَ" استخباراتيةٍ من صور تجسّسٍ فضائيةٍ ومكالماتٍ مسجّلةٍ مزعومةٍ لمسؤولين عراقيّين، وغير ذلك من المزاعم الاستخبارية[٥٧]–(اتّضح في ما بعد أنّ كلّ تلك "الأدلّة" مفبركةٌ)–تؤكّد عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الصادرة بحقّه، لم تقنع مجلس الأمن المتشكّك في إعطاء تفويضٍ قانونيٍ أمميٍ للولايات المتّحدة لغزو العراق. فكان أنْ مضت الولايات المتّحدة، تماشيًا مع تعاليم "المحافظين الجدد" و"مبدأ بوش"، إلى الحرب بقرارٍ منفردٍ–في سياق مفهوم "الحرب الاستباقية"–مع ما سمي بـ"تحالف الراغبين"، ودون أدنى اهتمامٍ بالشرعية القانونية الأممية، وكان اجتياح العراق واحتلاله وإسقاط نظام البعث فيه.

غير أنّه إذا كان غزو العراق واحتلاله عمليةً سهلةً نسبيًا وأشبعت غرور بوش و"المحافظين الجدد" بالقوة العسكرية الأميركية الهائلة، فإنّ ما ترتّب على ذلك الغزو والاحتلال سيكون ذا آثارٍ وتداعياتٍ كارثيةٍ على الولايات المتّحدة لم يتحسّب لها هؤلاء، وَجَرَّتْ على الولايات المتّحدة قرابة عشر سنواتٍ عجافٍ استنزفت القوة والعظمة الأميركية بصورةٍ كبيرةٍ.

ما بعد الفشل الأميركي في العراق: العودة إلى الواقعية السياسية

إذن، عسكرة السياسة الخارجية الأميركية في إدارة بوش الابن الأولى، وإعطاؤها الأولية في هذا النطاق، لم يكن ليمرّ دون أثمانٍ أميركيةٍ باهظةِ التكاليف، إنْ داخليًا أو خارجيًا. وكما أريد للعراق أنْ يكون "حقل التجربة" الأول لتعاليم "المحافظين الجدد" و"مبدأ بوش" المؤسّس عليها–خصوصًا في معطى "الهجمات الاستباقية"– وذلك في أفق فرض الهيمنة الأميركية الأحادية على العالم، فإنّ العراق أيضًا، سيكون رغمًا عن

---

[56] James Pinkerton. **Powell Has Painted Bush Into a UN Corner**. 18/2/2003
http://newamerica.net/node/6564

[57] http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=6079&Cr=iraq&Cr1=inspect

إدارة بوش الأولى مقبرةً لطموحات فرض الهيمنة الأميركية عالميًا، على الأقل في فترتي رئاسة بوش الابن، وفترة رئاسة أوباما الأولى والثانية إلى حدّ اللحظة.

الفشل الأميركي في العراق–طبعًا الأمر لن يحتاج إلى كثير تدليلٍ هنا وذلك إذا ما اعتمدنا قراءةً عكسيةً زمنيًا لتسلسل الأحداث– ضرب من ناحيةٍ مصداقية وقيمة تنظيرات "المحافظين الجدد" وأوهامهم الحالمة، وأظهر بصورةٍ صارخةٍ حدود القوّة والعظمة الأميركية. ومن ناحية أخرى فإنّه دفع بالولايات المتّحدة راغمةً أم راغبةً، ولا شكّ بأنّها كانت راغمةً، بالعودة إلى التفكير بصورةٍ أكثر واقعيةً بعد أنْ استوعبت أنّ للقوة العسكرية الهائلة حدودًا من حيث القدرة على الإنجاز لا يمكن تخطّيها.

أيديولوجيا "المحافظين الجدد" وتوريط أميركا: أين الخلل؟

ولكنْ ما هي أوجه الخلل في حسابات "المحافظين الجدد" وتنظيراتهم الحالمة والتي أبانت عنها حرب العراق وكانت ذات تداعياتٍ كارثيةٍ على الولايات المتّحدة؟

الإجابة عن مثل هذا السؤال لن تكون سهلةً، لا لأنّ ثمّة صعوبةً في تحديد أوجه الخلل هذه، بقدر ما أنّ الأمر متعلّق في صعوبة حصرها واختصارها هنا ضمن سياقٍ لا ينبغي أنْ يخرج عن هدف الورقة الأساس. ولذلك فإنّنا سنسعى هنا إلى الإيجاز في مناقشة أوجه الخلل هذه بما يبقينا ضمن موضوع الورقة وبما يخدم فكرتها بحيث تعيننا على تلمّس أولويات السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق وفهم كيفية تشكّلها والعودة إلى منطق "الواقعيّين" في ضوء فشل ذلك الغزو.

في تقدير هذه الورقة فإنّ نقطة البداية في فهم أوجه الخلل ينبغي أنْ تنطلق من نقد طغيان سقوف الإيديولوجيا المرتفعة والهائمة في أحيانٍ كثيرةٍ في الطوباوية على حسابات وحقائق الواقع المعقّد. هذا أمرٌ ينسحب على الفضاء العامّ للعمل السياسي، كما أنّه ينسحب على الإطار التنظيري للـ"محافظين الجدد".

أشرنا سابقًا إلى أنّ إحدى نقاط الخلاف المركزية ما بين تيار "الواقعيّين السياسيّين" و"المحافظين الجدد" يرتبط بمسألة عسكرة السياسة الخارجية الأميركية وربطها بمبادئَ وقيمٍ أخلاقيةٍ وإيديولوجيةٍ عليا، من ذلك مثلًا نشر الديمقراطية، أو حشر العسكرة في ثنايا جدلتي "الخير" و"الشر" كما فعلت إدارة بوش الأولى في سياق حربها العالمية على ما نعتته بـ"الإرهاب".

وكما أسلفنا أعلاه، فإنّ تيار "الواقعيين" لا يرى مانعًا في توظيف القوة العسكرية الأميركية في السياسة الخارجية، ولكن ذلك مرهونٌ بتحقيق مصالح أميركية عليا، وضمن حدود الضرورة.[٥٨] وبالتالي، وحسب تحليل "الواقعيّين السياسيّين"، فإنّ ربط إدارة بوش الأولى للقوة العسكرية بمبادئَ وقيمٍ أخلاقيةٍ وإيديولوجيةٍ قاد إلى تلك الأخطاء الكارثية في السياسة الخارجية الأميركية.[٥٩] ويسوق الواقعيون أمثلةً كثيرةً على هذا الأمر، منها مثلًا أنّ العراق لم يتحوّل إلى ديمقراطيةٍ فعّالةٍ، كما أنّ الغزو الأميركي لم يحوّل منطقة الشرق الأوسط أيضًا إلى واحةٍ للديمقراطية. فقد وجد "الديكتاتوريون" العرب في فوضى العراق المترتّبة على انهيار السلطة المركزية ذريعةً قويةً لتحذير شعوبهم من خطر الفوضى إذا ما سقط "النظام".[٦٠]

مسألةٌ أخرى مرتبطةٌ بهيمنة أوهام الإيديولوجيا على حقائق الواقع تتعلّق بنظرية "المحافظين الجدد" بأنّ غزو العراق، الهدف السهل، "استباقيًا" أو "وقائيًا"، سيكون باعثًا للرعب في قلوب وخصوم الولايات المتّحدة وسيدفعهم إلى التسليم بالهيمنة الأميركية وعدم التفكير أبدًا بتحدّيها. ولكن الغزو الأميركي للعراق جاء بنتائجَ عكسيةٍ، من ذلك، مثلًا، أنّ "محوري الشر" الآخرين، حسب نظرية بوش الابن، كوريا الشمالية وإيران، لم ترتعدا وترتدعا، بسبب القوّة العسكرية الأميركية الهائلة التي أبرزتها في العراق، بقدر ما أنّ ذلك كان حافزًا

---

[٥٨] المصدر نفسه

A'Ishah Waheed. **The US invasion of Iraq: failings and consequences**.

[٥٩] المصدر نفسه

Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists**.

[٦٠] المصدر نفسه

Warren P. Strobel. **Iraq war's cost: Loss of U. S. power, prestige, influence**

أكبرَ لهما لتسريع وتيرة التسلّح والسعي لامتلاك أسلحةٍ غير تقليديةٍ لمواجهة أيّ عدوانٍ أو غزوٍ أميركي محتملٍ لهما.[٦١]

الأمر نفسه ينطبق على حساسية "المحافظين الجدد" من الأمم المتّحدة والقانون الدولي وصيغ التعاون الدولي. فكما أنّ "الواقعيّين" لديهم ذات الحساسيات، إلّا أنّهم رفضوا المنطق "الأحادي" الذي نَظَّرَ له "المحافظون الجدد" واتّبعته إدارة بوش الأولى في غزوها للعراق. فالمنطق "الأحادي" الأميركي قاد إلى غزوٍ سهلٍ نسبيًا للعراق وإسقاط نظامه، غير أنّ مسألة الاحتلال أثبتت أنّ لها تعقيداتٍ من نوعٍ خاصٍّ لم تكن القوات الأميركية مهيأةً أو مستعدّةً لها، وهو الأمر الذي دفع بالإدارة الأميركية بعد أنْ استوعبت أنّها تغرق "في الوحل العراقي"[٦٢] إلى أنْ تعود إلى الأمم المتّحدة–بعد شهرين من الغزو–راغمةً وداهسةً على كبريائها لطلب العون الأممي في بلدٍ محت سياساتها هي نفسها كلّ مقوّمات الوحدة الوطنية والتماسك الشعبي والنظام القانوني فيه.[٦٣]

ليس ذلك فحسب، بل إنّ القوّة العسكرية الأميركية الهائجة والمنفلتة من أيّ عقالٍ هزّت الصورة الأميركية عالميًا وأصبح ينظر إليها على أنّها دولةٌ عدوانيةٌ وتشكّل خطرًا على السلم العالمي،[٦٤] خصوصًا مع سقوط المصداقية الأميركية في العراق واتّضاح زيف ذرائع الغزو لذلك البلد. هذا من ناحيةٍ. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّها دفعت خصوم أميركا الآخرين إلى بناء وتعزيز قدراتهم العسكرية وحضورهم الدولي والإقليمي، خصوصًا الصين وروسيا، مستفيدتين في ذلك من التورّط الأميركي في "الوحل العراقي".

---

[٦١] المصدر نفسه

Michael C. Williams and Brian C. Schmidt. **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives vs. Realists**.

[٦٢] الغريب أن صاحب توصيف "الوحل العراقي" هو ديك تشيني نفسه وذلك في مقابلة أجراها عام ١٩٩٤ ودافع فيها عن قرار إدارة بوش الأب بعدم اجتياح العراق في مطلع التسعينيات. وقد كشف عن تسجيل تلك المقابلة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧.

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/1560915/Dick-Cheney-Iraq-quagmire-video-hits-the-web.html

[٦٣] لمزيد من التفاصيل:

https://www.globalpolicy.org/political-issues-in-iraq/un-role-in-iraq.html

[٦٤] لمزيد من المعلومات حول تراجع الاحترام للولايات المتحدة عالميا:

http://www.nytimes.com/2003/06/04/world/after-the-war-opinion-world-s-view-of-us-sours-after-iraq-war-poll-finds.html

أبعد من ذلك، فإنّ كارثية قرار احتلال العراق وعدوانيته ارتبط أيضًا بسوء تخطيطٍ قاتلٍ لعملية الاحتلال تلك. فحتّى في سياق التخطيط لمرحلة ما بعد الاحتلال كانت الإيديولوجيا الطوباوية حاضرةً.

وهاك بعض النماذج على ذلك. فمثلًا، افترض "المحافظون الجدد" أنّ الشعب العراقي سيخرج مهلّلًا ومرحّبًا بالقوات الغازية كـ"محرّرين" لهم من نظام عبودية صدّام،[٦٥] فماذا كانت النتيجة؟ أيضًا، افترض أولئك أنّ الشعب العراقي سيسلّم باحتلال بلده، فهو حسب قناعتهم حينئذٍ، شعبٌ منهارٌ معنويًا ووطنيًا، فكانت النتيجة مقاومةً شرسةً وحرب شوارع (أسمتها أميركا تمرّدًا)، استهلك واستنفذ القوة العسكرية الأميركية الهائلة، وحول قواتها العسكرية على الأرض إلى قوات أقرب إلى الشرطة ولكنّها عاجزةٌ عن كبح جماح ثورة المقاومة المسلّحة.[٦٦] وهكذا وبدل أنْ يكون الغزو الأميركي للعراق، "نزهةً" سريعةً تنتهي خلال أشهر، ولن تتطلّب وجود أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنديٍ أميركيٍ في مرحلة ما بعد الغزو، فإنّه تحوّل إلى جحيمٍ استلزم بقاء عشرات الآلاف من القوّات الأميركية على الأرض، بل ومضاعفتهم في ما بعد في ما عرف بـ"التصعيد" في أواخر عام ٢٠٠٦.

ولعلّه من المفيد هنا أنْ نشير إلى أنّ قائد أركان الجيش الأميركي الأسبق، الجنرال، إريك شينسكي، أخبر لجنة القوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ الأميركي في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، أيْ قبل الحرب بشهرٍ تقريبًا، بأنّ الأمر سيتطلّب "مئات الآلاف من الجنود" لتأمين العراق، غير أنّه لم يمض يومان على تلك التصريحات حتى خرج رامسفيلد ونائبه ولفويتز يخطّئانه ويصرّان على أنّ الأعداد المطلوبة ستكون أقلّ من ذلك بكثيرٍ. ولم يمض كثير وقتٍ حتّى اضطرّ شينسكي إلى تقديم استقالته، حيث أشيع حينها أنّ ذلك كان بسبب امتعاض رامسفيلد من تقديراته تلك.[٦٧]

---

[٦٥] في ٢٠٠٣/٣/١٦، وقبل أيام من غزو العراق، قال تشيني في مقابلة تلفزيونية بأن الشعب الأمريكي سيستقبل الجنود الأمريكيين "كمحررين".
https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/cheneymeetthepress.htm

[٦٦] انظر المصدر نفسه

STEPHEN M. WALT. **Top 10 Lessons of the Iraq War**

[67] ERIC SCHMITT. **THREATS AND RESPONSES: MILITARY SPENDING; Pentagon Contradicts General On Iraq Occupation Force's Size**. 28/2/2003
http://www.nytimes.com/2003/02/28/us/threats-responses-military-spending-pentagon-contradicts-general-iraq-occupation.html?src=pm

ومعلومٌ الآن أنّه وبسبب تقديرات رامسفيلد الخاطئة ومن ورائه "المحافظون الجدد"، فإنّ الولايات المتّحدة بقيت تغرق أكثر فأكثر في "وحل العراق"، إلى أنْ أضطر بوش مرغمًا أواخر عام ٢٠٠٦، أيْ في إدارته الثانية، أنْ يعترف بأنّ الاستراتيجية الأميركية في العراق لا تعمل بصورةٍ صحيحةٍ، وأصدر قرارًا بزيادة عديد القوات الأميركية العاملة على الأرض بأكثرَ من ٣٠٠٠٠ جنديٍ إضافيٍ، ليصل عدد القوات الأميركية العاملة في العراق إلى ١٧٠٠٠٠ جنديٍ. ولكن ذلك ما جرى إلّا بعد استقالة رامسفيلد بعد بدء بوش لرئاسته الثانية عام ٢٠٠٥.[٦٨]

أخطاء "المحافظين الجدد" في هذا السياق نجمت في جانبٍ كبيرٍ منها منْ أنّهم تعاملوا مع الحرب في العراق وردّ الفعل المتوقّع من قبل نظامه وشعبه بمنطق النظريات الفيزيائية أو الرياضية. بمعنى أنّ ضربةً عسكريةً أوليةً هائلةً للعراق ستجبر النظام على الاستسلام فورًا. ولكنّ ضربات "الصدمة والترويع" الجوية الخاطفة والمدمّرة لم تدفع النظام إلى الاستسلام بل إنّها ضاعفت من جرعات التحدّي والمقاومة. وعندما سقط النظام ظنّ أولئك أنّ الشعب سيعاملهم فاتحين محرّرين لا بل غازين محتلّين. فكان أنْ اندلعت مقاومةٌ شرسةٌ جعلت أميركا تغرق في ذلك البلد وتستنفذ قوتّها فيه. ذلك الغرق الأميركي، قاد إلى أمرينهما: الأوّل، أنّ أميريكا لم تتمكّن من تحقيق ما ابتغته من وراء الحرب. فلا هي حظيت بالسيطرة على ثروات العراق النفطية، ولا هي تمكّنت من نقل الرعب إلى خصومها الآخرين، كسورية وإيران وكوريا الشمالية،. ذلك أنّها لم تعد لديها القدرة على شنّ عدوانٍ عسكريٍ آخرَ، وهي غارقةٌ في "أوحال" العراق. الثاني، أنّ الولايات المتّحدة بسبب تورّطها في العراق، واتّضاح أنّ نظريات "المحافظين الجدد" لم تزد عن كونها أوهامًا أو طموحاتٍ غير واقعيةٍ، عجزت عن متابعة التحديات الأخرى التي تواجهها إستراتيجيًا، وبالتالي هَمَدَ مفهوم الهيمنة الأميركية عالميًا من تلقاء نفسه. فحربها ضدّ طالبان والقاعدة في أفغانستان أصبحت ضحيةً لنقل الجهد والتركيز والإمكانات إلى العراق، في حين كانت روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران تضاعف من مدَّ نفوذها في فضاءاتها الإقليمية وتعزّز قدراتها العسكرية في ظلّ غيابٍ، أو عجزٍ أميركيٍ واضحٍ.

حول أسباب استقالة شينسكي، انظر

http://www.cnn.com/2004/ALLPOLITICS/10/08/factcheck/

[٦٨] لمزيد من التفاصيل حول الوجود الأمريكي العسكري في العراق ومراحله، انظر

http://www.reuters.com/article/2011/12/15/us-iraq-usa-pullout-idUSTRE7BE0EL20111215

أمّا ثالثة الأثافي فتمثّلت في أنّ العراق، حتّى وهو تحت الاحتلال الأميركي المباشر، قد تحوّل إلى ساحةٍ ملحقةٍ بطهران. وأصبح النظام الإيراني يصفّي مشاكله مع أميركا على أرضه. فإيران كانت هي المستفيد الأوّل من إسقاط نظام صدّام واحتلال العراق، ذلك أنّ الولايات المتّحدة نابت عنها في ما عجزت هي عنه من قبل، وذلك بإزالة العقبة الكؤود التي كانت تقف في وجه طموحاتها التوسعية في الإقليم. كما أنّ العراق تحت أميركا وما بعد صدّام، أضحى منفذًا لكسر الحصار الغربي على إيران، وساحةً حيويةً لاقتصادها عبر التهريب والتصدير له. وفوق هذا وذاك، أنّ من سيُنتخبون لقيادة العراق حينئذٍ هم شخصياتٌ وتياراتٌ محسوبةٌ على إيران، والمالكي هو الأنموذج الأبرز لذلك.[٦٩] بكلماتٍ أخرى، فإنّ الاحتلال الأميركي للعراق تحوّل إلى قيدٍ عليها بدل أنْ يكون قيدًا على إيران كما كان يُرتجى من قبل.

وبهذا، وجدت الولايات المتّحدة نفسها في ورطةٍ في العراق من أيّ زاويةٍ نظرت للأمر. فلا هي وجدت أسلحة الدمار الشامل المزعوم أو برامجه ممّا أضعف مصداقيتها داخليًا وخارجيًا وهزّ صورتها عالميًا، ولا الشعب العراقي عاملها كمحرّر وفاتحٍ خصوصًا مع تورّطها في جرائم انتهاكاتٍ جسيمةٍ في حربها للمقاومة المسلحة، كما حصل في أبو غريب.. الخ، ولا العراق أصبح ديمقراطيةً ناجحةً يُتغنّى بها، ولا هي نجحت، أو أوفت بعهودها بإعادة بناء العراق. كل ما جنته أميركا من غزو العراق هو أنّها جلبت الفوضى والدمار لذلك البلد، وغرقت هي في أوحاله، واستنزفت قوّتها وتركيزها فيه، وسلّمته على طبقٍ من ذهبٍ لإيران التي تقوّت أكثرَ فأكثرَ من ذلك الغزو الذي قادته الطوباوية ليكون كارثةً أميركية بكلّ ما تحمل الكلمة من معنًى. وفوق هذا وذاك، ساهم غزو العراق، بتكاليفه المالية المهولة في إضعاف الاقتصاد الأميركي ودخوله ركودًا عميقًا، ممّا دفع بالرأي العامّ الأميركي، المستاء حينئذٍ من الكلفة البشرية والاقتصادية والاستراتيجية لذلك الاحتلال على الولايات المتّحدة إلى معاقبة الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس النصفية عام ٢٠٠٦، فضلًا عن ضغطه على الإدارة لبدء الانسحاب من ذلك البلد، وهو الأمر الذي ستدشّنه مفاوضات واتّفاقية إدارة بوش مع

---

[69] Eric Davis. **U.S. Foreign Policy In Post-SOFA Iraq**. September 2011
http://www.fpri.org/enotes/2011/201109.davis.iraq.html

حكومة المالكي أواخر عام ٢٠٠٨، ليكتمل الانسحاب تحت إدارة أوباما–(المدين هو الآخر إلى حدّ كبيرٍ بفوزه بالرئاسة عام ٢٠٠٨ لأخطاء الجمهوريين في العراق)–في أواخر عام ٢٠١١.[٧٠]

إدارة بوش الثانية: الاستيقاظ من الأوهام والعودة إلى واقعية "حدود القوّة"

أمام هذه الضربات المتتالية، والسقوط المريع لأفكار "المحافظين الجدد" التي كانت تعيش أوهام السيطرة الأحادية المطلقة على العالم، لم تجد إدارة بوش الثانية بدًّا من أنْ تتخفّف من أعباء نظريات "المحافظين الجدد" ومن العودة إلى المسار الطبيعي الذي ميّز السياسة الخارجية الأميركية في أغلب فتراتها في تاريخها المعاصر.

ففجأةً أدركت إدارة بوش الثانية، بفعل الفشل المتتالي والأزمات المتراكمة، بأنّه لا يوجد حلٌّ عسكريٌ لكلّ معضلةٍ، وكما يقول جوزيف ني، مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق، فإنّ أصحاب المنطق الأحادي في إدارة بوش الأولى كانوا كـ"الطفل الصغير الذي يحمل بيده مطرقةً ويظنّ أنّ كلّ مشكلةٍ هي مسمارٌ".[٧١]

ويوضح ني أنّ المسؤولين في إدارة بوش الثانية بدوا أكثر تفهّمًا أنّ توزيع القوة السياسية في العالم اليوم أشبه ما يكون بـ"رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد". في القسم العلوي منها، تأتي القوّة العسكرية، وهو عمليًا يتميز بالأحادية، حيث أنّ أميركا هي القوّة العسكرية الأعظم اليوم ولا يوجد لها منافسٌ في هذا الإطار. أمّا في قسمها المتوسّط، فثمّة الوضع الاقتصادي عالميًا، وهو متعدّد الأقطاب، بحيث إنّ الولايات المتّحدة لا

[70] Marc Lynch. **Bush's finest moment on Iraq: SOFA, not the surge**. 18/1/2009
http://lynch.foreignpolicy.com/posts/2009/01/18/sofa_not_the_surge

[71] Joseph S. Nye. **American Foreign Policy after Iraq**. 12/3/2007
http://www.project-syndicate.org/commentary/american-foreign-policy-after-iraq

تستطيع أنْ تفرض ما تريده دون تعاونٍ من أوروبّا، واليابان، والصين، ودولٍ أخرى. وهناك القسم الأدنى من اللعبة ويتعلّق بقضايا عالميةٍ خارج سيطرة الحكومات، وتتضمّن كلّ شيءٍ "من التغيّر المناخي، إلى الأمراض المعدية، إلى الإرهاب العابر للقارّات. وفي هذا القسم تتوزّع القوّى بصورةٍ فوضويةٍ، وليس من المنطق زعم الهيمنة الأميركية عليها".[٧٢]

وحسب ني فإنّ أغلب مشاكل العالم اليوم هي تلك الموجودة في القسم السفلي من رقعة الشطرنج، والطريقة الوحيدة للتعامل الناجح مع هذه التحديات لنْ تكون إلّا عبر التحالف مع الآخرين "وهذا يتطلّب القوّة الناعمة للجذب، كما تتطلّب القوة القاسية للإرغام. ولكن لا يوجد حلٌّ عسكريٌ بسيطٌ سيحقّق النتائج التي نتوخّاها".[٧٣]

وبناءً على التحليل السابق، يرى ني أنّ إدارة بوش الثانية، وبعد التخفّف من بعض "متطرّفي الأحادية" بدأت التعامل مع بعض المشاكل العالمية المعقّدة مثل كوريا الشمالية وإيران بمنطقٍ تعدّدي (أي عبر التعاون الدولي). وهكذا وجدنا أنّ إدارة بوش الثانية عملت عبر الأمم المتّحدة على إرسال قوّات حفظ سلامٍ إلى جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي صيف ٢٠٠٦.[٧٤] ولابدّ من التذكير هنا مرّةً أخرى، بأنّ إدارة بوش الأولى، كانت تكنّ اشمئزازًا خاصًّا للأمم المتّحدة، ولكنّها في دورتها الثانية انعطفت أكثرَ نحو منهج "الواقعيّين" والذين وإنْ كانوا لا يحملون حبًّا ضائعًا للأمم المتّحدة غير أنّهم يرون فيها وسيلةً للتعبير عن القوّة الأميركية من خلالها. نجد أيضًا، أنّ إدارة بوش الثانية سعت للحدّ من انتشار الأسلحة النووية عالميًا، ولكنْ هذه المرّة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنّها سعت للتفاوض مع "محوري الشرّ" الآخرين كوريا الشمالية وإيران، بعد أن أصبح استخدام الخيار العسكري ضدّهما أمرًا غير واقعيٍ في ضوء التجربة الأميركية المريرة في كلّ من العراق وأفغانستان، وهما الدولتان المدمّرتان أصلًا، فما بالك بإيران وكوريا الشمالية القويتان عسكريًا على الأقلّ. وكان من اللافت هنا تصريحات رايس، بعد أنْ أصبحت وزيرة الخارجية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بأنّ الوقت الآن هو للدبلوماسية.[٧٥] أضف إلى ذلك أنّ الممارسة الأميركية في كلّ من

---

[٧٢] المصدر نفسه

[٧٣] المصدر نفسه

[٧٤] المصدر نفسه

[75] http://www.cnn.com/2005/ALLPOLITICS/01/18/rice.confirmation/index.html

أفغانستان والعراق جعلت من الصعب على أميركا أنْ تطلب أيّ دعمٍ أو عونٍ دوليٍ فيهما، من بابٍ أحرى إن كان لحربٍ جديدةٍ.[٧٦]

مرة أخرى نذكر هنا بأسباب إسهابنا في تفكيك أفكار "المحافظين الجدد" وذرائعهم لغزو العراق، ثمّ بأسباب السقوط الذريع لتلك الإيديولوجيا في إدارة بوش الأولى، والعودة إلى خط الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية في إدارته الثانية. فمن ناحيةٍ فإنّ هذا أعاننا على فهم السياق الذي غُزِيَ العراق فيه واحتُلّ. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، فقد أعاننا على فهم المعضلات البنيوية التي تجد أميركا نفسها فيها اليوم إنْ داخليًا أو خارجيًا. ومن ناحيةٍ ثالثةٍ، فإنّ الاستعراض التحليلي السابق، أوضح لنا أسباب العودة إلى الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية، وهذه الواقعية هي التي لا تزال إلى اليوم تساهم في إعادة صياغة الأولويات الأميركية في السياسة الخارجية منذ مرحلةٍ مبكّرةٍ في إدارة بوش الثانية.

إدارة أوباما.. ترسيخ الواقعية في السياسة الخارجية

ومن النقطة الأخيرة بالذات أريد أنْ أدلف إلى رئاسة باراك أوباما وأولويات السياسة الخارجية في عهد إدارته الأولى ومطلع إدارته الثانية اليوم. ذلك أنّ هذه الورقة تجادل بأنّ التحوّل الذي رأيناه في السياسة الخارجية تحت إدارة أوباما والتخفّف الواضح من عسكرتها وميلها إلى التعاون الدولي والعمل إلى حدٍّ كبيرٍ عبر الأطر الدولية والأخرى الحليفة، أمور ليست بالضرورة عائدةً إلى رؤيةٍ أخلاقيةٍ يؤمن بها الرجل، بقدر ما أنّ الأمر متعلّقٌ بحقيقة أميركا التي ورثها من إدارة سلفه بوش.

فأميركا التي ورثها أوباما عام ٢٠٠٩ مختلفةٌ عن تلك التي ورثها بوش عن كلينتون عام ٢٠٠١، سواءً لناحية المكانة الاستراتيجية والسمعة الدولية، أم لناحية اقتصادها ووحدتها الداخلية. أبعد من ذلك، فإنّ أوباما ورث أميركا مستنزفةً في معركتين أساسيتين في كلٍّ من العراق وأفغانستان، في حين أنّ التحديات

[76] Anne Applebaum|. **The Real Cost of the War in Iraq**. 30/8/2010
http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2010/08/the_real_cost_of_the_war_in_iraq.html

الاستراتيجية الحقيقية للولايات المتّحدة كانت لا تكاد تجد لها وقتًا لدى صانع القرار الأميركي للتعاطي معها. نقطةٌ أخرى مهمّةٌ في هذا السياق متعلّقة باتّهام بعض الجمهوريين لأوباما بإضعاف الولايات المتّحدة بسبب سياساته الخارجية المتردّدة والمهزوزة، كما يقولون، والحقيقة كما أشرنا سالفًا فإنّ مقدّمات تراجع القوة الأميركية ارتسمت ملامحها أكثرَ في ظلّ إدارة بوش الثانية، وهي مرتبطةٌ بتلك المعضلات الاستراتيجية التي تنوء تحتها الولايات المتّحدة وَتُسْتَنْزَفُ جرّاءها بسبب سياسات إدارة بوش الأولى بالدرجة الأولى.

وهكذا فإنّ تراجع العامل العسكري في منظومة السياسة الخارجية الأميركية والحذر من إعطاء دورٍ سياسيٍ للقوّات الأميركية، الذي تؤكّد عليه إدارة أوباما اليوم (مع ضرورة تأكيد الاستثناء في السياق الأفغاني وذلك بسبب تعقيدات الوضع هناك وارتباطه بتركة إدارة بوش الثقيلة)، أمورٌ بدأت في إدارة بوش الثانية. وإنّ حديث أوباما عن أنّه لا مزيد من الحروب ولا لإرسال عشرات الآلاف من القوات الأميركية تحت قيادته إلى مناطقَ مختلفةٍ من العالم دون ذريعةٍ مشروعةٍ، وبأنّ الحرب خيارٌ أخيرٌ، و ينبغي أنْ يكون ضمن استراتيجيةٍ مدروسةٍ بصورةٍ صحيحةٍ، وخطّةٍ معدّةٍ بعنايةٍ،[٧٧] أمرٌ لا يتعلّق بفلسفة الرجل وحسب، بل إنّها كذلك متعلّقةٌ بالإمكانيات الأميركية المستنزفة اليوم، فضلًا عن سمعة أميركا الأخلاقية المتضعضعة عالميًا بسبب حروب "الإرهاب" وأفغانستان والعراق. ولعلّه من المفيد هنا أنْ نشير إلى أنّ الرئيس بوش نفسه رفض الخضوع في آخر ولايته الثانية لضغوط نائبه تشيني والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني وإسرائيل لشنّ هجومٍ عسكريٍ على إيران،[٧٨] وذلك على الرغم–وهو الأمر المثير هنا–من أنّ تقارير الاستخبارات الأميركية والمنظّمات الدولية كانت تؤكّد في ذلك الوقت أنّ برنامج إيران النووي ليس سلميًا، على عكس الحال في العراق.[٧٩]

---

[٧٧] انظر خطاب أوباما عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في ٢٠١٣/٢/١٢

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address

[٧٨] حول رفض الطلب الإسرائيلي، أنظر

Yitzhak Benhorin. **Report: US refused to help Israel attack Iran**. 11/1/2009.

http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3653927,00.html

وحول فشل مساعي تشيني، انظر

Cheney aide: **Bush won't attack Iran**. 17/9/2008

http://www.upi.com/Top_News/2008/09/17/Cheney-aide-Bush-wont-attack-Iran/UPI-84641221678878/

[79] Howard LaFranchi. **How the Iraq war has changed America**. **10/12/2011**

http://www.csmonitor.com/USA/Foreign-Policy/2011/1210/How-the-Iraq-war-has-changed-America

وبالتأكيد لا يمكن فهم موقف بوش ذاك، إلّا بالنظر إلى الكلف الأميركية الباهظة في العراق وما ترتّب على ذلك من رفض الرأي العامّ الأميركي للدخول في مغامرةٍ عسكريةٍ أخرى غير محسوبة النتائج والتكاليف بعد أنْ رأى الشارع الأميركي فشل حربي أفغانستان والعراق ودفع ثمنهما. نفس الأمر ينسحب على منطق إدارة أوباما المائل أكثر إلى العمل عبر الأطر الدولية والحليفة، كالناتو مثلًا، فهي نتاج الفشل الذريع لمنطق الأحادية الأميركية استنادًا إلى تنظيرات "المحافظين الجدد" التي حكمت إدارة بوش الأولى. والتحلّل من هذه الإيديولوجيا بدأ في إدارة بوش الثانية وليس في إدارة أوباما.[٨٠]

وهكذا، وحسب تعبير دينيس روس–مبعوث السلام الأميركي الأسبق إلى الشرق الأوسط، وأحد أعضاء مجلس الأمن القومي السابقين في إدارة أوباما–فإنّ الوضع الجديد الذي تجد الولايات المتّحدة نفسها فيه اليوم يجعلها بحاجةٍ إلى شرعيةٍ دوليةٍ لتتحرّك، فضلًا عن مشاركة في التكاليف.[٨١] ويؤيّد المسؤول السابق في إدارة بوش الابن، إليوت إبرامز (عرفنا به من قبل) هذا الرأي، وإنْ كان من باب النقد لإدارة أوباما، وذلك بقوله إنّ إدارة أوباما تريد استخدامًا أقلّ للقوّة في السياسة الخارجية، والسعي للحصول على شرعيةٍ ودعمٍ دوليين، فضلًا عن محاولة التفاوض مع الخصوم.[٨٢]

في ما يلي، أريد أنْ أستعير بضع فقراتٍ بتصرّفٍ محدودٍ من ورقةٍ سابقةٍ لي بعنوان: "مصالح وأهداف الولايات المتّحدة في النظام العربي"، قدّمت ضمن فعاليات "المؤتمر السّنوي الأوّل لمراكز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجية في الوطن العربيّ"، والذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢.

---

[80] Nicholas Kralev. **Iraq war defines foreign policy**. **15/1/2009**

http://www.washingtontimes.com/news/2009/jan/15/iraq-war-defines-foreign-policy/?page=all

انظر أيضا، المصدر نفسه

Joseph S. Nye. **American Foreign Policy after Iraq**. 12/3/2007

[٨١] المصدر نفسه

[81] MARK LANDLER. **Iraq, a War Obama Didn't Want, Shaped His Foreign Policy**

[٨٢] المصدر نفسه

"ثمّة خطابان لأوباما يؤكّدان المعطى الذي أشرنا إليه آنفًا منْ أنّ أميركا التي ورثها ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هي غير أميركا التي ورثها بوش ٢٠٠٠/٢٠٠١. ومن ثمّ فإنّ أميركا لم تعد تملك الإمكانيات والقدرات ذاتها عالميًا بصورةٍ عامّةٍ.. التي كانت تمتلكها من قبل، كما أنّها لم تعد تتمتّع بالنفوذ غير المحدود ذاته. دون أنْ يعني هذا أنّ أميركا قد خسرت مكانة اللاعب الأساسي والأبرز عالميًا.. ولكنّها الآن، ليست اللاعب الوحيد، وهي غير قادرةٍ دائمًا على فرض طبيعة ونوعية النتائج بقدر ما أنّها تنافس (مع أفضلية طبعًا) على توجيهها.

الخطاب الأول جاء في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أمام الأكاديمية العسكرية الأميركية، ويست بوينت في نيويورك، والذي أعلن فيه أوباما عن قراره بإرسال المزيد من القوات الأميركية إلى أفغانستان. في ذلك الخطاب قال أوباما: 'كرئيس أرفض أنْ أضع أهدافًا تتخطّى مسؤولياتنا وإمكانياتنا ومصالحنا. ويجب علي أنْ أوازن بين كلّ التحديات التي تواجه أمّتنا. أنَا لا أمتلك ترف التركيز على تحدٍّ واحدٍ فقط'. وأضاف منتقدًا بصورةٍ ضمنيةٍ سياسات إدارة سلفه بوش: 'على مدى السنوات العديدة الماضية فقدنا ذلك التوازن. لقد فشلنا في تقدير العلاقة بين أمننا القومي واقتصادنا'.[٨٣]

الخطاب الثاني ألقاه أيضًا أمام ذات الأكاديمية في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ وقال فيه: 'على مرَّ تاريخ البشرية لم تتمكّن أمّةٌ، تعاني من تراجع حيويتها الاقتصادية، أنْ تحافظ على تفوّقها العسكري والسياسي'. مضيفًا 'كما لا يمكن أنْ تقع (المسؤولية العالمية) على كاهل أميركا وحدها. خصومنا يرغبون أنْ يروا أميركا تفرط في استخدام قوّتها. وفي الماضي، كان لدينا دائمًا البصيرة لتفادي العمل بمفردنا'.[٨٤]

تعزّز هذا المعطى أيضًا مع إعلان إدارة أوباما في شهر آذار/مارس ٢٠١٢ لـ'إستراتيجية الأميركية الدفاعية الجديدة' والتي تجعل مجال تركيزها الجيو-استراتيجي منطقة 'آسيا المحيط الهادئ' (pacific Asia) وذلك في مسعى منها لاحتواء تصاعد قوّة الصين اقتصاديًا وعسكريًا في ذلك الفضاء الإقليمي، في الوقت الذي تجد فيه الولايات المتّحدة نفسها مضطرّةً إلى خفض نفقاتها الدفاعية جرّاء الأزمة الاقتصادية.[٨٥]

---

[83] http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-address-nation-way-forward-afghanistan-and-pakistan

[84] http://www.cbsnews.com/2100-201_162-6509577.html

[85] http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120105

وبناءً على هذه الاستراتيجية الدفاعية الجديدة، والتي تتطلّب تقليل عديد القوات الأميركية ونفقات وزارة الدفاع، فإنّ أميركا لم تعد قادرةً على خوض حربين متزامنتين في وقتٍ واحِد، غير أنّها ستحتفظ بالقدرة 'على منع أيّ معتدٍ مغامرٍ في إقليمٍ آخرَ (في حال انشغال الولايات المتّحدة بحرب) من تحقيق النتائج التي يتوخّاها عبر فرض كلفةٍ (عسكريةٍ) عليه لن يكون قادرًا على تحمّلها'.[٨٦] بمعنى إبقاء أميركا على قدرة الردع، خصوصًا في بحر الصين الجنوبي، وفي مضيق هرمز الذي يشهد تهديدًا إيرانيًا متزايدًا بإغلاقه.

وقد دفعت ثلاث حقائقَ هذه الاستراتيجية الجديدة: الأولى، انتهاء الحرب الأميركية في العراق واستعداد الولايات المتّحدة لسحب قوّاتها العسكرية المقاتلة من أفغانستان أواخر عام ٢٠١٤. الثانية، الأزمة الاقتصادية الأميركية الخانقة التي تستوجب إحداث اقتطاعاتٍ من ميزانية وزارة الدفاع. والثالثة، تصاعد التهديد الصيني والإيراني للنفوذ الأميركي في منطقة 'آسيا المحيط الهادئ' والشرق الأوسط.[٨٧]

هذه الاستراتيجية الأميركية الدفاعية الجديدة، التي وإنْ أبقت على أهمية الشرق الأوسط ضمن سياق المصالح الحيوية الأميركية وذلك عبر استمرار استراتيجيتها لمنع بروز أيّ منافسٍ إقليميٍ لسيطرتها فيه (تحديدًا إيران الآن)، غير أنّها قلّصت عمليًا من الرغبة الأميركية في الانخراط المباشر في حروب المنطقة وهمومها، وخصوصًا عملية السلام العربية–الإسرائيلية. فالولايات المتّحدة تتعامل الآن مع الملفّات الأخرى، كعملية السلام بمنطق "المهدّئات" لا الحلول الجذرية، جرّاء انشغالاتها العديدة دوليًا واستغراقها بهمومها الداخلية.

وهكذا وعلى عكس استراتيجية إدارة بوش، فإنّ إدارة أوباما تخوض حربها الآن مع 'القاعدة' وأيّ خصومٍ آخرين عبر طائراتٍ بدون طيّار، أو مستخدمةً تفوّقها الجوي والتكنولوجي عوضًا عن إرسال قوّاتٍ برّيةٍ. وقد كان أوضح تعبيرٍ عن هذا التوجه الأميركي الأخير في ليبيا، وذلك في أفق التركيز على مصادر التهديد الحقيقية، كما تراها الولايات المتّحدة القادمة من الصين تحديدًا، وبدرجةٍ أقلّ من إيران، في ظلّ تراجع نفقاتها العسكرية جرّاء أزمتها الاقتصادية الطاحنة".

---

[٨٦] المصدر نفسه

[87] http://www.nytimes.com/2012/01/06/us/obama-at-pentagon-to-outline-cuts-and-strategic-shifts.html?_r=0

انتهى الاقتباس.

يعيننا ما سبق على فهم بعض الأبعاد، والأسباب، التي دفعت باتّجاه تغييرٍ عميقٍ في فلسفة وأولويات السياسة الخارجية الأميركية جرّاء الأكلاف التي ناء تحتها كاهل الولايات المتّحدة إنْ داخليًا أو خارجيًا. هذه الأكلاف الثقيلة، مرتبطةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ بقرار غزو العراق الذي اتّخذ، كما أسلفنا من قبل، على أسسٍ إيديولوجيةٍ حالمةٍ بالدرجة الأولى لـ"تيار المحافظين الجدد". ولكنْ، وبدل أنْ تنجح الولايات المتّحدة في إعادة صياغة الشرق الأوسط ورسم خريطته ثقافيًا وفكريًا وجغرافيًا، استنادًا إلى مصالحها، فإنّ تورّطها في الشرق الأوسط (حرب العراق)، إضافة إلى حربي "الإرهاب" وأفغانستان، ساهم مشتركةً، إلى حدٍّ بعيدٍ، في ترسيم وتحديد القوّة الأميركية عالميًا عبر استنزافها بصورةٍ كبيرةٍ.

ما بعد الانسحاب من العراق: أولويّات الولايات المتّحدة عالميًّا

سبقت الإشارة إلى أنّ قرار غزو العراق والتورّط الأميركي في أوحاله استغرق الاهتمام الأميركي صورةٍ كبيرةٍ ممّا أثّر على قدرتها على تقصّي ومتابعة مصالحَ حيويةٍ أخرى لها، ومن ذلك حربها في أفغانستان. ولكنْ، إذا كانت أميركا قد انسحبت من العراق أواخر عام ٢٠١١ مكتفيةً بحجم الخسائر الاستراتيجية التي تكبّدتها جرّاء ذلك، فإنّها لا تزال متورّطةً في "وحل" آخر في أفغانستان.. في معركة لا تزال تستنزفها عسكريًا واقتصاديًا واستراتيجيًا. ولا يبدو أنّ ثمّة أملًا في الأفق في أنْ تكسب الولايات المتّحدة الحرب هناك قبل انسحابها المفترض من ذلك البلد أواخر عام ٢٠١٤.

فلا طالبان انكسرت شوكتها، ولا نظام كرازاي في وضعٍ يؤهّله للحفاظ على الاستقرار والاستمرار بعد انسحاب القوّات الأميركية والدولية. أضف إلى ذلك أنّ المعركة مع طالبان وحلفائها امتدّت إلى الجوار الباكستاني، حيث فُتِحَت هناك جبهةٌ جديدةٌ للولايات المتّحدة في بلدٍ يمتلك قدراتٍ نوويةً. وضاعفت تلك الهجمات التي تشنّها طائراتٌ أمريكيةٌ بدون طيارٍ من الغضب على الولايات المتّحدة هناك.

هل هذا كلّ شيءٍ؟

إنّ الاجابة بالنفي. فثمّة تحدٍّ قادمٌ من "القاعدة" وشقيقاتها في اليمن وشمال إفريقيا والصومال ومالي.. الخ. أضف إلى ذلك، التحديات التي فرضها "الربيع العربي" منذ أواخر عام ٢٠١٠ على السياسة الخارجية الأميركية وحيرتها وارتباكها حينئذٍ في التعامل معه، وموقفها المتردّد والمرتبك والغامض–ولا نبالغ إذا قلنا المتواطئ أيضًا على سورية الدولة والدور–إلى الآن في التعامل مع تداعياته، وتحديدًا في سورية.. الخ. هذا فضلًا عن التحدّي الإيراني، والفشل في دفع عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية في الشرق الأوسط.. الخ. ناهيك عن التحدّي الجديد القادم من كوريا الشمالية التي أعلنت في ١١ آذار/مارس الماضي إلغاء الهدنة الموقّعة عام ١٩٥٣مع جارتها وعدوّها اللدود، الحليف الأميركي، كوريا الجنوبية، وتهديدها بـ"ضربةٍ نوويةٍ وقائيةٍ" ضدّ الولايات المتّحدة.[٨٨]

ليس هذا فحسب، فثمّة أيضًا التحدّي الاستراتيجي المركزي الذي تواجهه الولايات المتّحدة اليوم، وأشرنا له من قبل، والمتمثّل في صعود الصين في فضاء المحيط الهادئ الآسيوي، في حين أنّ الولايات المتّحدة تجد نفسها الآن تلعب من موقع ضعفٍ هناك جرّاء انشغالها في العقد الماضي عن تلك المنطقة الحيوية لاقتصادها ومكانتها الاستراتيجية.[٨٩]

إعادة صوغ التأسيس الفلسفي للسياسة الخارجيّة الأميركيّة

كلّ هذه التحدّيات وغيرها، إذا أضيف إليها الواقع الاقتصادي الأميركي المترهّل، تؤدّي إلى الاستنتاج أنّ القوّة الأميركية في طور التراجع، وهو الاستنتاج الذي يحرص أوباما على إنكاره.

---

[88] **North Korea threatens pre-emptive nuclear strike as U.S., South begin war games**. 11/3/2013 http://newyork.newsday.com/news/world/north-korea-threatens-pre-emptive-nuclear-strike-as-u-s-south-begin-war-games-1.4790711

[٨٩] المصدر نفسه

Howard LaFranchi. **How the Iraq war has changed America**

ففي خطابٍ له في قاعدةٍ عسكريةٍ في ولاية تكساس في ٣١ أب/أغسطس ٢٠١٢، أيْ في الذكرى الثانية لانتهاء المهامّ القتالية للقوّات الأميركية في العراق، قال أوباما ردًّا على انتقاداتٍ وجّهها المرشح الجمهوري للرئاسة حينئذ، ميت رومني، لسياسة إدارته الخارجية: "إذا سمعتم أحدًا يحاول القول بأنّ أميركا في طور الأفول وبأنّ تأثيرها يتراجع فلا تصدّقوه".[٩٠]

ولكنْ ما هو تعريف القوّة عند أوباما؟ "تحالفاتنا لم تكن أقوى ممّا هي عليه اليوم. نحن نقود باسم الحرية، بما في ذلك الوقوف مع الشعب الليبي والذين تحرّروا أخيرًا من حكم معمّر القذّافي".[٩١]

بمّ يذكرنا ذلك؟

هذا التصريح يعيد إلى أذهاننا ما أشرنا إليه آنفًا من تصريحاتٍ لأوباما في ويست بوينت في خطابين منفصلين من أنّ أميركا لن تضع أهدافًا تتجاوز مسؤولياتها وإمكانياتها ومصالحها. وهي لذلك لن تتورّط في تحمّل المسؤولية العالمية وحدها، بما يعنيه ذلك من استنزافٍ لقوّتيها العسكرية والاقتصادية. أيضًا، يذكّرنا تصريح أوباما هذا بما أشرنا إليه من ملاحظاتٍ سابقةٍ حول فلسفة سياسته الخارجية الباحثة عن شرعيةٍ دوليةٍ ومشاركةٍ في التكاليف. هذا ما رأيناه في ليبيا تحديدًا في شهر آذار/مارس ٢٠١١. حيث إنّ التدخّل الأميركي المحدود هناك ضدّ نظام القذّافي، لم يأت إلّا بعد قرار مجلس الأمن الدولي، ١٩٧٣، وبغطاء الجامعة العربية، وكان عبر المساعدة في فرض منطقة حظرٍ جوّيٍ ضدّ طيران النظام، وهجماتٍ بصواريخ توماهوك، وضمن حلفٍ عسكريٍ أوسع، مشكّلٍ من قوّى في حلف الناتو وأطرافٍ عربيةٍ أخرى.[٩٢]

---

[90] http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/

[٩١] نفس المصدر

[92] Peter Bergen. **Why Libya 2011 is not Iraq 2003. 21/3/2011**
http://www.cnn.com/2011/OPINION/03/20/bergen.libya.us/index.html

وعودةً إلى تصريحات أوباما السابقة في القاعدة العسكرية في تكساس وقوله: "حول العالم، هناك انطباعٌ جديدٌ نحو الولايات المتّحدة وثقةٌ جديدةٌ في قيادتنا". مضيفًا، عندما يسأل الناس أيّ دولةٍ يحترمون أكثرَ، فإنّ "دولةً واحدةً تأتي دائمًا في المقدّمة، وهي الولايات المتّحدة الأميركية".[٩٣]

لا يعنينا هنا مناقشة مزاعم أوباما هذه، ولكن ما يعنينا هنا هو تلمّس طبيعة التغيير الحاصل في فلسفة السياسة الخارجية الأميركية التي ترتّبت على كارثة غزو العراق أميركيًا،. فضلًا ا عن حربي أفغانستان والحرب العالمية على "الإرهاب". ومرّةً أخرى، نُذَكِرُ هنا بأنّ إرهاصات هذه الفلسفة بدأت بالتشكّل في إدارة بوش الثانية جرّاء الأكلاف الاستراتيجية الكارثية التي ترتّبت على تورّطها في العراق وأفغانستان وحرب "الإرهاب".

وجرّاء فلسفة إدارة أوباما هذه في فضاء السياسة الخارجية، فإنّ ثمّة ، في الولايات المتّحدة، من السياسيّين، وتحديدًا المنتمين أو القريبين من الحزب الجمهوري، من يتّهم إدارة أوباما بما يصفونه بـ"القيادة من الخلف" أو حتّى تبنّي سياسةً انعزاليةً. ولكن هل الأمر فعلًا كذلك؟

الجواب السريع، هو لا. ولكن في الأمر بعضُ تفصيلٍ.

بالنسبة لتهمة "القيادة من الخلف" والتي ارتبطت بالتحرّك الأميركي في ليبيا، فهي في حقيقتها إشارةٌ إلى توجّه إدارة أوباما إلى التحرّك عبر الأطر الدولية والتحالفاتية، واستنادًا، بصورةٍ عامّةٍ–ليس بالضرورة دائمًا وتكفي الإشارة هنا إلى ما يسمّى بـ"الحرب على الإرهاب" والانتهاكات القانونية والإنسانية التي تترتّب عليها–إلى شرعيةٍ دوليةٍ. وفي تقدير هذه الورقة فإنّ في ما سبق من شرحٍ وتفصيلٍ في الملابسات الاستراتيجية، إنْ داخليًا أو خارجيًا، التي قادت إلى صياغة هذا التوجّه ما يغني عن مزيدٍ من الشرح هنا. ونكتفي هنا بأمرين هما: الأول، هو التذكير مرّةً أخرى، بأنّ إرهاصات هذا التوجه بدأت في إدارة بوش الثانية، وبأنّها مرتبطةٌ بالمعضلات الاستراتيجية التي تجد أميركا نفسها فيها اليوم (وفصلناها من قبل داخليًا وخارجيًا) جرّاء–إلى حدٍّ كبيرٍ–سنوات حكم إدارة بوش العجاف أمريكيًا وعالميًا. أمّا الثاني، فمرتبطٌ بالأزمة الاقتصادية الأميركية

[٩٣] المصدر نفسه

http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/

الخانقة، وتجاوز سقف المديونية الأميركي حاجز ألـ ١٦ ترليون دولار،[٩٤] وهو الأمر الذي قاد إلى صراعٍ مريرٍ بين الحزبين الأميركيّين الحاكمين، الديمقراطي والجمهوري، وترتّب عليه–بعد فشلهما في الاتّفاق على تخفيضٍ مدروسٍ لنفقات الحكومة الفدرالية–اقتطاعاتٌ كبيرةٌ تلقائيةٌ مفروضةٌ "Sequestration" في النفقات بلغت نحو ١,٢ تريليون دولار على مدى السنوات العشر القادمة. وقد وزّعت هذه الاقتطاعات التلقائية– والتي بدأت رسميًا مطلع شهر آذار/مارس الماضي–ضمن معادلةٍ تقضي بتقاسم هذه الاقتطاعات التلقائية المفروضة بنسبة ٥٠–٥٠% تقريبًا ما بين النفقات الدفاعية والاجتماعية الداخلية.[٩٥]

وحسب هذه الاقتطاعات، فإنّ ميزانية وزارة الدفاع الأميركية سيخصم منها لهذا العام (٢٠١٣) أميركا ٤٦ مليار دولار، وستصل إلى حدّ ٥٠٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة. وهذا طبعًا ما سيكون له أثرٌ كبيرٌ على جاهزية وقدرة القوات العسكرية الأميركية.[٩٦]

وبهذا، فالمسألة إذن ليست مرتبطةً فقط بفلسفة وقناعات أوباما، بقدر ما هي مرتبطةٌ أيضًا بإمكانيات وقدرات أميركا اقتصاديًا اليوم وكثرة التحديات التي تواجهه سياستها الخارجية عالميًا.

أمّا بالنسبة لموضوع تهمة الانعزالية، فهي لا تبتعد كثيرًا عن السياقات السابقة، مع ضرورة التأكيد مرّةً أخرى أنّ إدارة أوباما لا تتبنّى سياسيةً انعزاليةً كما يقول خصومها.

والواقع أنّ كلا الحزبين الأميركيين الرئيسين يتّفقان في تحسّسهما من تهمة تبنّي سياساتٍ انعزاليةٍ، ذلك أنّ ثمّة رأيًا في الولايات المتّحدة يرى أنّ سياسات أميركا الانعزالية في حقبتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي قادت إلى الكساد العظيم وصعود الرئيس الألماني النازي إيدولف هيتلر في أوروبا... الخ. وحسب هذا الرأي فإنّه لولا نهج سياسة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣–١٩٤٥) الخارجية الأكثر انخراطًا

---

[94] http://www.foxnews.com/politics/2012/09/04/who-do-owe-most-that-16-trillion-to-hint-it-isnt-china/

[95] http://www.cnn.com/2013/02/06/politics/cnn-explains-sequestration

[٩٦] مثلا، بسبب هذه التخفيضات في نفقات الدفاع، فقد قرر وزير الدفاع السابق، ليون بانيتا، تأجيل إرسال حاملة الطائرات الأمريكية يو أس. أس هاري ترومان إلى الخليج العربي بشكل مطلق مطلع شهر شباط/فبراير الماضي

http://abcnews.go.com/blogs/politics/2013/02/pentagon-delays-carrier-deployment-because-of-budget-uncertainty/

وفعاليةً، والمعبّرة عن القيادة الأميركية عالميًا لما أمكن مواجهة تلك التحديات وغيرها داخليًا وخارجيًا.[٩٧] وبغضّ النظر عن دقّة هذا الرأي، فإنّه ذو أثرٍ كبيرٍ في فضاء الحياة السياسة الأميركية. فما من نقاشٍ مركزيٍ يجري حول السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلّا ويتضمّن اتّهاماتٍ متبادلةً بين مراكز الدراسات، والإعلام، ونخبة العمل الدبلوماسي، أو حتّى السياسيين بتبنّي سياساتٍ انعزاليةٍ.[٩٨] وبغضّ النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه، فإنّه ما من رئيسٍ أميركيٍ في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلّا واتّهم خصومه السياسيين أيضًا في السياسة الخارجية بتبنّي منهجٍ انعزاليٍ.

فبوش الأب، الجمهوري، اتّهم خصومه المعارضين لحرب العراق الأولى (آب/أغسطس ١٩٩٠–شباط/فبراير ١٩٩١) بتبنّي خطٍّ انعزاليٍ. وكلينتون الديمقراطي اتّهم خصومه المعارضون اتّفاقية التجارة الحرّة لشمال أميركا (NAFTA) عام ١٩٩٣، وللتدخل الأميركي في كوسوفو عام (١٩٩٨–١٩٩٩) بتبنّي وجهات نظرٍ انعزاليةٍ. نفس الأمر فعله بوش الابن، الجمهوري، مع معارضي الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.[٩٩] فهؤلاء الرؤساء الثلاث اعتبروا وجهات النظر الانعزالية بمثابة انسحابٍ أميركيٍ من العالم وتخلٍّ عن القيادة.

فماذا عن أوباما؟

أنموذج أوباما مثّل حالةٍ خاصّةٍ في هذا السياق، مرّةً أخْرى لا لرؤيةٍ أخلاقيةٍ أو فلسفيةٍ مختلفةٍ يتبنّاها بالضرورة–هذه الورقة لا يعنيها تأكيد ذلك أو نفيه فهذا ليس هو موضوعها–وإنّما لأنّ الملابسات التاريخية والسياسية لصعود نجمه وطنيًا كانت مختلفةً. فأوباما ترشّح لمجلس الشيوخ الأميركي عام ٢٠٠٤ عن ولاية ألينوي التي تميل للحزب الديمقراطي. وترشّحه جاء في ذروة التورّط الأميركي في العراق وبدء تشكّل رأيٍ عامٍّ معارض لذلك التورّط، وأوباما كان معارضًا لتلك الحرب. ثمّ إنّه لمّا ترشّح للرئاسة عام ٢٠٠٨ فإنّه حافظ على معارضته تلك للتورّط الأميركي في العراق ممّا مكّنه من تخطّي منافسته الرئيسية في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، هيلاري كلينتون، والتي صوّتت كعضوٍ في مجلس الشيوخ لصالح غزو العراق

---

[97] *Metzger, Gregory*. **Is Obama an Isolationist?** 12/8/2011
http://www.readperiodicals.com/201108/2411982281.html

[٩٨] المصدر نفسه

[٩٩] المصدر نفسه

عسكريًا. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وقبل الانتخابات العامّة بشهرين تقريبًا، تدهورت حالة الاقتصاد الأميركي بصورةٍ كبيرةٍ ودخلت أسوأ مراحل الركود الذي لاحت إرهاصاته أواخر عام ٢٠٠٧، وهو الأمر الذي رجّح كفّة أوباما في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ضد منافسه الجمهوري، جون مكين. ومن المعروف، أنّ أحد الأسباب المركزية التي عزي لها الركود العميق الذي دخله الاقتصاد الأميركي حينئذٍ، عائدٌ، كما أشرنا من قبل، إلى الكلفة الهائلة لحربي أفغانستان والعراق وحرب "الإرهاب" عمومًا. ولكن إن كانت حرب في أفغانستان مبرّرةً في الوعي الجمعي الأميركي بسبب إيوائها لتنظيم "القاعدة" التي شنّت هجمات سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، فإنّ حرب العراق لم تكنْ مبرّرةً، وهي حرب خيارٍ، كما أشار أوباما، وأوضحنا من قبل.

ضمن هذين المعطيَين، معارضة التورّط الأميركي في العراق، وما ترتّب عليه من كلفةٍ اقتصاديةٍ هائلةٍ على الولايات المتّحدة، تشكّلت إحدى ملامح فلسفة أوباما في السياسية الخارجية. ومن ثمّ فقد وجدنا أوباما يتحدّى التعريفات التقليدية لجدليتي القيادة الأميركية العالمية مقابل مفهوم الانعزالية. وكنا قد أشرنا من قبل إلى خطابين لأوباما في أكاديمية ويست بوينت أبدى فيهما معارضته لتدخّلٍ أميركيٍ عالميٍ ما وراء إمكانياتها ومصالحها. وسيقدّم أوباما بعدًا آخر لملامح سياسته الخارجية متمثلًا بتكاملية القوّة الاقتصادية الأميركية في الداخل والقيادة الأميركية عالميا، أو ما سيصفه هو بأنّه حان الأوان الآن "للبناء هنا" في أميركا.

ففي شهر أيار/مايو ٢٠١٢، وبعد زيارةٍ قام بها أوباما إلى أفغانستان وتوقيعه لاتّفاقية مع الرئيس الأفغاني، كرازاي، تحدّد ملامح العلاقات الأميركية–الأفغانية لمدّة عشر سنواتٍ بعد الانسحاب الأميركي المفترض من أفغانستان أواخر عام ٢٠١٤، قال أوباما: "كما اتّفق تحالفنا، فإنّ الأفغان سيكونون مسؤولين عن أمن بلدهم في نهاية عام ٢٠١٤. لأنّه بعد أكثرَ من عقدٍ من الحرب، فإنّه قد حان الأوان لبناء الوطن، هنا في أميركا".[١٠٠]

وهكذا فإنّ أوباما وإنْ بدا منطقه كمنطق الانعزاليّين، إلّا أنّه عمليًا، تبنّى إطارًا جديدًا وموقفًا وسطًا ما بين دعاة الانعزالية ودعاة التدخّل المباشر في كلّ شيءٍ في السياسة الخارجية الأميركية. هذا الإطار قائمٌ على

100 http://abcnews.go.com/blogs/politics/2012/05/obamas-weekly-address-time-to-focus-on-nation-building-here-at-home/

أنّ أميركا تتدخّل بدرجة ما تتطلّب مصالحها وإمكانياتها وضمن تحالفاتٍ وغطاءٍ شرعيٍ دوليٍ، دون أنْ تتورّط في الأحادية المكلّفة (التدخّل في ليبيا أنموذجًا)، وبما لا يؤثّر على استقرار الاقتصاد والنموّ الأميركي، الناظم الأساس والموضوعي لعظمتها وقوّتها العسكرية ونفوذها الدولي.

هيغل.. وزير دفاع يدرك حدود القوّة الأميركية

وسيؤكّد أوباما هذا التوجّه الفلسفي في سياساته الخارجية بتسميته لشك هيغل لمنصب وزير الدفاع في إدارته الثانية مطلع العام الجاري. وهيغل هذا، كان عضوًا جمهوريًا في مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية نبراسكا (١٩٩٧-٢٠٠٩)، كما أنّه أحد العسكريّين الذين قاتلوا من قبل في حرب فيتنام. وعلى الرغم من أنّ هيغل كان ضمن من صوّتوا في مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٢ لصالح الغزو الأميركي للعراق، غير أنّه أصبح معارضًا في مرحلةٍ لاحقةٍ لهذه الحرب وأسلوب إدارة بوش لها، كما أنّه عارض زيادة عديد القوات الأميركية في العراق أواخر عام ٢٠٠٦.[١٠١] بل إنّ هيغل كان واحدًا من ثلاثة جمهوريّين في مجلس الشيوخ الأميركي ممّن وقّوا على مشروع قرارٍ ديمقراطيٍ غير ملزمٍ في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧ يطالب إدارة بوش بسحب القوّات الأميركية بصورةٍ أحاديةٍ من العراق خلال ١٢٠ يومًا.[١٠٢] وهي الأمور التي جلبت عليه سخط زملائه في الحزب الجمهوري.

أبعدَ من ذلك، فإنّ هيغل الذي عيّنه أوباما عام ٢٠٠٩ رئيسًا مشاركًا للمجلس الاستشاري لشؤون الاستخبارات، الذي يقدّم نصائحه للرئيس مباشرةً، أبدى كثيرًا من القلق حول استمرار أيّ تدخّلٍ أميركي في العراق وأفغانستان، معتقدًا أنّ كسب المعركة أو خسارتها في ذينك البلدين أمرٌ لا يعني الولايات المتّحدة بقدر

[101] http://www.cnn.com/2007/POLITICS/01/11/iraq.congress/index.html

[102] http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/6296397.stm

ما يعني البلدين نفسيهما. وبعد استقالته من ذلك المجلس عام ٢٠١١ صرّح هيغل بأنّ على الرئيس أوباما أن يبدأ التفكير بالانسحاب من أفغانستان.[١٠٣]

يمكن عزو تسمية أوباما لهيغل وزيرًا للدفاع، التي أقرّت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، بعد معركةٍ شرسةٍ مع الجمهوريّين في مجلس الشيوخ، إلى التوافق الكبير بين فلسفة الرجلين في مجال السياسية الخارجية الأميركية. وهو الأمر الذي يعزّز الانطباع بأنّ أوباما يريد أنْ يجعل من خيار استخدام القوّة العسكرية خيارًا أخيرًا في سياسته الخارجية.

فهيغل هو أحد المقتنعين أنّ للقوّة العسكرية الأميركية حدودًا لا تستطيع أنْ تتجاوزها. وقد تأثّرت صياغة أفكاره في هذا المجال بمشاركته جنديًا في حرب فيتنام. أيضًا، فإنّ هيغل هو أحد السياسيّين المتشكّكين بنجاعة أيّ تدخّلٍ عسكريٍ في إيران ويرى، حسب تصريحاتٍ نُسبت له عام ٢٠٠٧، أنّ ثمّة أرضيةً للتعاون الأميركي – الإيراني كما أنّه يمكن معالجة موضوع ملفّ إيران النووي بصورةٍ سلميةٍ.[١٠٤] كذلك، فإنّ هيغل يشاطر أوباما الرأي في واحدٍ من أهمّ تصوّراته للسياسة الخارجية الأميركية، ألَا وهو ضرورة تحقيق توازنٍ ما بين البناء العسكري خارجيًا، وبناء الاقتصاد الوطني الأميركي. وبالتالي فإنّ هيغل يعدّ أحد الأصوات المدافعة عن تخفيف جرعة العسكرة في السياسة الخارجية الأميركية وضرورة البحث عن تحالفاتٍ وغطاءٍ دوليٍ، ذلك أنّ حربًا جديدةً قد تضعف الأمن القومي الأميركي وتضاعف من مديونية الدولة.[١٠٥]

ولذلك فإنّ ثمّة من يجادل بأنّ حملة الجمهوريّين وبعض أذرع اللوبي الصهيوني على ترشيح أوباما لهيغل لم تكن مرتبطةً أساسًا ببعض تصريحات هيغل الناقدة لبعض سياسات إسرائيل، بقدر ما أنّ الأمر مرتبطٌ بقلق

---

[103] http://journalstar.com/news/local/govt-and-politics/chuck-hagel-says-time-to-wind-down-in-afghanistan/article_51442bec-9265-5eaf-a69d-4a84de0a443c.html

[104] http://www.foxnews.com/opinion/2013/02/21/chuck-hagel-is-willfully-blind-about-iran/

[105] Peter Beinart. **Why Hagel Matters. 7/1/2013**
http://www.thedailybeast.com/articles/2013/01/07/why-hagel-matters.html

هذه الأطراف من أنّ وجود هيغل على رأس وزارة الدفاع الأميركية قد يقلّل إمكانية شنّ الولايات المتّحدة هجومًا عسكريًا على إيران.[١٠٦]

أولويات السياسة الخارجية في المدى المنظور

المناقشة التفصيلية السابقة للمعطيات والسياقات التي أوصلت الولايات المتّحدة إلى حيث هي اليوم بعد تورّطها في الوحل العراقي وما ترتّب عليه من تداعياتٍ، فضلًا عن مناقشتنا لطبيعة ونوعية التحدّيات التي تواجهها أميركا في هذا المفصل التاريخي، ستعيننا بصورةٍ كبيرةٍ على محاولة فهم تأثير التورّط الأميركي في العراق، ثمّ الانسحاب منه، في جنوحها نحو الواقعية في رسم أولوياتها في سياستها الخارجية.

في خطابه الأول عن حالة الاتّحاد أمام الكونغرس في فترة رئاسته الثانية، في ١٢ شباط / فبراير ٢٠١٣، تجنّب أوباما الخوض كثيرًا في السياسة الخارجية الأميركية، مفضّلًا التركيز على الأجندة المحلية، وعلى رأسها الاقتصاد، والتي ستكون هي الحكم الحقيقي على رئاسته. لكنّ قلّة تركيز أوباما على السياسة الخارجية تعدّ بحدّ ذاتها مؤشّرًا على فلسفة إدارة الرجل في السياسة الخارجية، والتي هي انعكاسٌ لحقيقة أميركا– المتضعضعة داخليًا وخارجيًا–التي ورثها من إدارة بوش، وهو الأمر الذي أشرنا له من قبل. وهناك عدة أمور ينبغي الاشارة لها في ما يلي:

١–لعلّ أولى القضايا التي تثير الانتباه في خطاب أوباما ذاك هو موضعته إلى حدٍّ كبيرٍ للسياسة الخارجية الأميركية في إطارٍ اقتصاديٍ وإعطاء الأولوية لبناء الوطن الأميركي. فهو وإنْ تحدّث عن التحديات الأمنية القادمة من "الجماعات المتطرّفة"، والاستراتيجية القادمة من كوريا الشمالية وإيران بسبب ملفّيهما النوويّين، فضلًا عن الوضع في سورية، ورياح التغيير في الشرق الأوسط، وإعادة التأكيد على التزام أميركا بأمن إسرائيل وفي التوصّل إلى سلامٍ دائمٍ في المنطقة.. الخ، إلّا أنّه يعود ليؤكّد على أنّ الولايات المتّحدة لا ينبغي أنْ تستغرق نفسها في التهديدات بلْ ينبغي أنْ تلتفت أيضًا إلى الفرص.

[١٠٦] نفس المصدر

هذه الفرص كلّها اقتصاديةٌ لتقوية الاقتصاد الأميركي. "حتّى ونحن نحمي شعبنا، علينا أنْ نتذكّر أنّ عالم اليوم لا يعرض المخاطر فحسب، بل يعرض الفرص كذلك. لتعزيز الصادرات الأميركية، ودعم الوظائف الأميركية، ولفتح أبواب الأسواق المتنامية في آسيا، فإنّنا نعتزم استكمال المفاوضات بشأن الشراكة عبر المحيط الهادئ. وهذه الليلة، أعلن أنّنا سوف نبدأ محادثات شراكةٍ شاملةٍ وتجاريةٍ واستثماريةٍ عبر الأطلسي مع الاتّحاد الأوروبي–لأنّ التجارة الحرّة والنزيهة عبر المحيط الأطلسي سوف تدعم الملايين من الوظائف الأميركية ذات الأجور الجيّدة".[١٠٧]

ويذهب وزير الخارجية، جون كيري، أبعدَ من ذلك في توضيح هذا البعد في خطابه أمام جامعة فرجينيا في العشرين من شباط/فبراير الماضي، وذلك عبر تأكيده على أنّ الدبلوماسية الأميركية تتكامل مع الاقتصاد الأميركي وأنّها تقوم بدورٍ محوريٍ في السهر على خدمة الاستثمار والاقتصاد الأميركي.[١٠٨] مرّةً أخرى، الإشارة هنا إلى ضرورة وضع كلّ قدرات أميركا الاقتصادية والدبلوماسية في خدمة بناء الوطن واقتصاده أوّلًا.

ولا شكّ في أنّ حديث أوباما عن تعزيز العلاقات والتبادل التجاري عبر الهادئ مع القارّة الآسيوية يتّسق مع توجّه إدارته–الذي أشرنا له من قبل–للتركيز على ذاك الفضاء الجيو–إستراتيجي. فتنامي النفوذ الصيني هناك إستراتيجيًا وتقوّيها عسكريًا، مستغلّةً التورّط الأميركي في كلٍّ من أفغانستان والعراق من قبل، كما أسلفنا آنفًا، يثير قلق الولايات المتّحدة. أيضًا، ثمّة جانبٌ آخرُ يقلق الولايات المتّحدة من تنامي النفوذ الصيني في المنطقة، ألَا وهو الاقتصاد.

"فآسيا تعدّ قاّة المستقبل، ويتوقّع الخبراء أنْ تستحوذ على نحو ٥٠% من النمو الاقتصادي الدولي خارج الولايات المتّحدة. ولا شكّ أنّ للأزمة الاقتصادية أثرها في توجّه الولايات المتّحدة للتركيز على القارّة الآسيوية. فالصين وبقية النمور الآسيوية قد حافظت على معدّلات نمو اقتصاديً مهمّةٍ في مرحلة الكساد العالمي. وتمثّل هذه الدول وغيرها في القارّة فرصًا تصديريةً للشركات الأميركية. كما أنّ نمو الهند الاقتصادي يثير شهية دوائر المال والأعمال في الولايات المتّحدة. فالهند اليوم تحتلّ المرتبة التاسعة في زمرة الاقتصادات

---

[١٠٧] المصدر نفسه

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address

[108] http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/02/205021.htm

العشر الأضخم في العالم وهي مرشّحةٌ لتخطّي إيطاليا في غضون عامين فقط. هذا النمو المتسارع في ثاني أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان يعنى زيادة الطبقة الوسطى بعشرات الملايين، وهي التي قد تمثل طوق النجاة للشركات الأميركية التي تعاني من اشتداد حدّة التنافس داخليًا وخارجيًا. وفي ٢٠١٠ فاق مجموع صادرات الولايات المتّحدة لآسيا مجمل صادراتها لأوروبا لأوّل مرّةٍ في التاريخ. وتشير إحصاءات التجارة الخارجية الأميركية إلى وجود ٩ دولٍ آسيويةٍ ضمن قائمة الدول الخمس والعشرين الأولى من حيث التبادل التجاري مع الولايات المتّحدة".[١٠٩]

٢-البعد الآخر الذي يمكن أنْ نستشفّه في سياق حديث أوباما عن السياسة الخارجية وأولويات بلده عالميًا، هو السعي ما أمكن، إلى تقليل جرعة خطاب العسكرة في السياسة الخارجية وضرورة العمل من خلال الأطر الدولية والتحالفية. ولا شكّ أنّ هذا المعطى-والذي يندرج هو نفسه ضمن الإطار الاقتصادي-يمثّل أحد تداعيات التورط الأميركي في العراق وأفغانستان، وفي حربٍ أميركيةٍ طويلةٍ وغير مُعَرّفَةٍ ولا يعرف فيها عدوٌّ محدّدٌ، على الإرهاب. ففي سياق حديثه عن الانسحاب العسكري الأميركي المنتظر من أفغانستان أواخر عام ٢٠١٤، والتحدّيات القادمة من "القاعدة" و"التنظيمات المتطرّفة" المرتبطة بها من الجزيرة العربية إلى إفريقيا، قال: "إنّنا لن نحتاج إلى إرسال عشرات الآلاف من أبنائنا وبناتنا إلى الخارج لاحتلال دوّلٍ أخرى. عوضًا عن ذلك، سوف نحتاج إلى دعم دوّلٍ كاليمن، وليبيا، والصومال، لتتولّى أمنها بذاتها، وكذلك إلى دعم الحلفاء الذين يأخذون الحرب إلى الإرهابيين، كما نفعل في مالي".[١١٠]

٣-إنّ تركيز السياسة الخارجية الأميركية على الفضاء الآسيوي اقتصاديًا واستراتيجيًا، فضلًا عن محاولة احتواء الصين الصاعدة بسرعةٍ وقوةٍ، لا يعني أنّ الولايات المتّحدة ستتخلّى عن التزاماتها في مناطقَ أخرى من العالم، ومن ذلك طبعًا الشرق الأوسط. فمجرّد إشارة أوباما لقضايا المنطقة في خطابه، يعدّ اعترافًا أميركيًا بأنّه لا يمكن للولايات المتّحدة أنْ تغفل ذلك الجزء الحسّاس من العالم على الرغم من كلّ ما يقال عن

---

[١٠٩] **محمود حمد. أميركا والتوجه الاستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات**

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013224115219205491.htm

[١١٠] مرجع سابق، خطاب أوباما عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في ٢٠١٣/٢/١٢

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address

تراجع أهمية منطقة الخليج في الحسابات الأميركية، مع تزايد الإنتاج النفطي في الولايات المتّحدة.[١١١] غير أنّ هذا الالتزام لنْ يكون أولويةً أميركيةً على الأقلّ في هذه المرحلة. ولا توجد مؤشّراتٌ على أنّ جولة وزير الخارجية الأميركي الجديد، جون كيري، إلى أوروبا والشرق الأوسط أواخر شهر شباط/فبراير وأوائل شهر آذار/مارس الماضيين (على عكس سابقته هيلاري كلينتون والتي كانت أوّل جولةٍ لها في جنوب وشرق آسيا) تمثّل دليلًا على تغييرٍ في المقاربة الأميركية المركّزة أكثرَ على الفضاء الجيو-إستراتيجي الآسيوي في شقّيه الجنوبي والشرقي.[١١٢]

وما يمكن أنْ نخلص إليه في هذا السياق، أنّ الاستراتيجية الأميركية في المنطقة ستبقى حريصةً على عدم دخولها (أي المنطقة) في فوضى، وضمان عدم خروج التطوّرات فيها عن نطاق سيطرتها ونفوذها وقدرتها على الاحتواء، ولكن دون الانخراط الكامل في مشاكلها، بما في ذلك ملفّ السلام العربي-الإسرائيلي. ولا شكّ أنّ إعادة تشكيل بنيامين نتنياهو لحكومةٍ إسرائيليةٍ يمينيةٍ جديدةٍ سيحدّ من رغبة إدارة أوباما في محاولة الاستثمار مجدّدًا في ملفّ السلام.

على صعيد الملفّ السوري، فعلى الرغم من حديث أوباما في خطابه عن حالة الاتّحاد عن "إبقاء الضغط على النظام السوري الذي يقتل شعبه، فضلًا عن دعم زعماء المعارضة الذين يحترمون حقوق السوريّين جميعًا"،[١١٣] فإنّ موقف إدارته إلى الآن لا يزال متردّدًا وغامضًا ومتقلّبًا ، وهو يميل أكثر إلى تقليل الانخراط فيه. كما أنّنا نعرف الآن أنّ أوباما قد رفض مطالب-في صيف ٢٠١٢- وزيري خارجيته ودفاعه السابقين، هيلاري كلينتون، وليون بانيتا، و رئيس (سي آي إيه) السابق، ديفيد بتريوس لتسليح المعارضة السورية.[١١٤]

---

[111] Kenneth Rapoza. **So Long Middle Eastern Oil, Hello American**. 12/11/2012

http://www.forbes.com/sites/kenrapoza/2012/11/12/so-long-middle-eastern-oil-hello-american/

[١١٢] **هل ثمة من تغيير في أولويات إدارة أوباما الإستراتيجية؟** ٢٠١٣/٣/١١

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/03/201331195316266879.htm

[١١٣] المصدر نفسه

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address

[114] http://www.rawstory.com/rs/2013/02/07/panetta-the-pentagon-and-clinton-supported-arming-syrian-rebels/

فالإشارات التي تأتي من المسؤولين الأميركيّين متناقضةٌ في هذا الإطار. ففي "مؤتمر أصدقاء سورية، الذي عُقد في روما أواخر شهر شباط/فبراير الماضي أعلن كيري أن الولايات المتّحدة ستقدّم مساعداتٍ "غير قاتلةٍ" للمعارضة السورية،[١١٥] ثمّ ألمح بعد ذلك في الدوحة أوائل شهر آذار/مارس الماضي في سياق وقائع المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع رئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية، الشيخ حمد بن جاسم، إلى إمكانية قبول الولايات المتّحدة بتقديم سلاحٍ إلى بعض قوّى "المعارضة المعتدلة في سورية"، قبل أنْ يعود فيعلن في المؤتمر الصحفي ذاته أنّ إعلان جنيف يمثّل إطار الحل بالنسبة للمعارضة والحكومة السوريتين والذي لا يستبعد دورًا مستقبليًا للرئيس بشّار الأسد.[١١٦] ووصل الموقف الأميركي المتقلّب الآن إلى حدّ إعلان كيري في الثاني عشر من آذار/ مارس الماضي في مؤتمرٍ صحفيٍ مع وزير الخارجية النرويجي في واشنطن: "نريد أنْ نتمكّن من رؤية الأسد والمعارضة جالسين على الطاولة لإنشاء حكومةٍ انتقاليةٍ بحسب إطار العمل الذي وضع في جنيف"، مضيفًا أنّ اتّفاق جنيف يتطلّب موافقةً متبادلةً من كلا الطرفين لتشكيل الحكومة الانتقالية. وقال "لا بدّ أنْ يغيّر الأسد حساباته فلا يظنّ أنّه قادرٌ على إطلاق النار إلى ما لا نهاية، ولا بدّ أيضًا من معارضةٍ سوريةٍ متعاونةٍ تأتي إلى الطاولة".[١١٧] وهو عكس الموقف الداعي لضرورة تخلّي الأسد عن السلطة الذي كان أوباما أعلنه في الماضي غير مرّةٍ. ولا يستبعد أنّ تطوّر الموقف الأميركي هذا يأتي في إطار صفقةٍ مع روسيا في المنطقة، بل وحتّى مع إيران في ما يتعلّق بملفّها النووي.

أمّا في ما يتعلّق بالتعامل مع تداعيات "الربيع العربي"، فمن الواضح أنّ الولايات المتّحدة استوعبت الأحداث التي سبّبت لها إرباكًا في البداية، وهي تعمل الآن على احتواء نتائجه ونطاقه في المنطقة، وضمان ألّا تؤدي آثاره إلى تشكيل صداعٍ جديدٍ لها ولمصالحها الأخرى في المنطقة. ففي خطاب حالة الاتّحاد الأخير، لم تحظ التغيّرات الجارية في المنطقة إلا بعباراتٍ قليلةٍ من كلام أوباما، وذلك على عكس السابق، حيث قال: "في الشرق الأوسط، سنقف مع المواطنين ما داموا يطالبون بحقوقهم العالمية، كما سندعم التحوّل المستمرّ نحو الديمقراطية. هذه العملية ستكون فوضويةً، ولا نستطيع الافتراض بأنّنا قادرون على التحكّم في مسار التغيير

[115] http://www.cnn.com/2013/03/05/politics/kerry-interview

[116] http://www.aljazeera.net/news/pages/d75420da-7504-4c39-ba62-d8a461722125

[117] http://norway.usembassy.gov/kerry_eide.html

في بلدٍ مثل مصر، ولكنّنا نستطيع–وسنفعل ذلك–أن نضغط من أجل احترام الحقوق الأساسية لجميع الناس".[١١٨]

٤–تراجع جرعة العسكرة في السياسة الخارجية الأميركية، جرّاء نتائجها الكارثية في حقبة بوش الابن، لا يعني انسحابًا أميركيًا من العالم، بقدر ما يعني أنّ الولايات المتّحدة ستعطي أولويةً أعلى للـ"القوّة الناعمة" دون أنْ يعني ذلك التخلّي كليًا عن "القوة المتوحشة"، غير أنّ "القوّة المتوحّشة" ستكون عامل ردعٍ وتهديدٍ، لا مقدّمةً لهجماتٍ استباقيةٍ أو وقائيةٍ، كما كان عليه الحال زمن بوش الابن.

وهكذا نجد أنّ أوباما يؤكّد في خطابه السابق على أنّ الولايات المتّحدة ستساهم في جهود محاربة الفقر في العالم، كما أنّها ستدعم المشاريع التعليمية والصحية.. الخ.[١١٩] وهو المعنى ذاته الذي أكّده كيري في خطابه أمام جامعة فرجينيا في العشرين من شهر شباط/فبراير الماضي.[١٢٠]

هذا في ما يتعلّق بالوجه "الناعم" لسياسة أوباما الخارجية، أمّا في ما يتعلّق بوجهها "المتوحّش"، فإنّ الولايات المتّحدة ماضيةٌ بهجماتها الصاروخية من طائراتٍ بدون طيّارٍ على من تعتقدهم "إرهابيّين" في اليمن وباكستان وأفغانستان.. الخ، كما أنّ الخيار العسكري مع إيران، يبقى حاضرًا في خطاب إدارة أوباما، وإنْ كانت تصرّ على أنّه خيارٌ أخيرٌ، وأنّ الأولوية هي للحلّ الدبلوماسي.

خلاصة

من خلال الاستعراض المفصّل السابق لمقدّمات وتداعيات الغزو الأميركي للعراق، ومن ثمّ الانسحاب منه بعد النتائج "الكارثية" التي حصدتها الولايات المتّحدة فيه ومنه، فإنّه يمكن القول، بأنّ توجّه الولايات المتّحدة في هذه المرحلة نحو الداخل لـ"إعادة بناء الوطن"، إنّما يجيء في سياق محاولةٍ لترميم الأعطاب الكبيرة التي

---

[١١٨] المصدر نفسه

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address

[١١٩] المصدر نفسه

[١٢٠] المصدر نفسه

http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/02/205021.htm

لحقت بالولايات المتّحدة، بما في ذلك لرفاهيتها، جرّاء اتّباع إدارة بوش الأولى لإيديولوجيا "المحافظين الجدد" الحالمة بتفرّدٍ أميركي متجاوزٍ لقدرات أميركا وإمكانياتها.

وبالتالي، فإنّ إعطاء الأولوية للدبلوماسية على العسكرية في المدى المنظور، لا يندرج بالضرورة في سياق الاتّساق مع فلسفة خاصّة بأوباما، بقدر ما أنّها نتاجُ واقعٍ أميركي صعبٍ ومترهّلٍ في هذا المفصل التاريخي. ولعلّ في ردّ الحزب الجمهوري على خطاب حالة الاتّحاد الأخير الذي ألقاه أوباما أمام الكونغرس، وأشرنا إليه آنفًا، ما ينبئنا بالكثير في هذا السياق. حيث إنّ الردّ الجمهوري لم يتطرّق أبدًا إلى السياسية الخارجية ولا حتّى إلى نقد ما جاء في خطاب أوباما عنها. وتتضاعف أهمية هذه النقطة إذا علمنا أنّ الجمهوريّين يرون أنفسهم الأقدر تاريخيًا على إدارة السياسية الخارجية وإبراز العظمة والقيادية الأميركية.

غير أنّ هذا لا ينبغي أنْ يدفعنا إلى الاعتقاد جازمين بأنّ الولايات المتّحدة لنْ تلجأ إلى استخدام القوة وإرسال قوّاتٍ عسكريةٍ في مهمّاتٍ خارجيةٍ كبيرةٍ، وذلك على الرغم من إشارات أوباما المتكرّرة أنّ أميركا تحت قيادته لن تذهب إلى حربٍ إلا في حالة الضرورة القصوى. فقرار الحرب أو السلم ليس قرارًا أميركيا فحسب (التطورات الحالية في كوريا مثال واضحٌ)، وأميركا، سواءً أكانت تحت بوش أم تحت أوباما، لنْ تقبل تحدّي حقيقة كونها القوة العسكرية الأعظم على وجه الأرض، وبالتالي محاولة منع أيّ تهديدٍ قد يؤثّر على هذه المكانة ونفوذها ومصالحها الحيوية والمباشرة.

ومع ذلك، فإنّ أيّ توجّهٍ أميركيٍ لحربٍ جديدةٍ لن يتّخذ دون عميق تفكّرٍ ونقاشٍ، فسواءً اضطرّت أميركا إلى الذهاب إلى حربٍ أم أنّها اختارتها أو دُفِعَتْ إليها نيابةً عن طرفٍ ثالثٍ، كما في حالة إيران بسبب الضغوط الإسرائيلية، فإنّ أميركا وإن انتصرت عسكريًا فلن يكون بمقدورها أنْ تمنع وقوع المزيد من الترهّل في قوّتها واقتصادها، فضلًا عن تراجع مكانته عالميًا. فكما في تجربتيها في حربي العراق وأفغانستان، فإنّ أميركا تستطيع أنْ تبدأ حربًا، كما أنّها تملك قوّةً تدميريةً هائلةً، لكنّها لا تملك بالضرورة القدرة على تحقيق نصرٍ إستراتيجي حاسمٍ يجنّبها مخاطر استنزافٍ جديدٍ.